



PROVISIONAL

A/34/PV.57
8 November 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والخمسين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ، ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(جمهورية تنزانيا المتحدة)	السيد سليم	الرئيس :
(الصومال)	السيد شريف	شم :
	(نائب الرئيس)	

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٨] (تابع) :

(أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ؛

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فـ...
الألعاب الرياضية

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ١٥مواصلة نظر البند ٢٨ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

(أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/34/22 و Add.1) ؛

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية

(A/34/36)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المخصصة لصياغة

اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية السيد سباستيان تشالي من جمهورية تنزانيا المتحدة لتقديم تقرير اللجنة المتضمن فى الوثيقة A/34/36.

السيد تشالي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس،

اسمحوا لى بادئ ذي بدء أن أنقل اليكم تهاني الخالصة والأخوية بمناسبة انتخابكم للمنصب الرفيع ألا وهو منصب رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان ملكاتكم كدبلوماسي محنك والحكمة التي تتسمون بها والسرعة التي اتسمت بها أعمالكم خلال هذه الدورة والتي سرت عليها بعزم، كل هذا يعتبر بادرة طيبة لنا . ان خبرتكم واخلاصكم الشخصي لمبادئ الأمم المتحدة بالتأكيـــــد سيرشدان أعمالنا خلال هذه الدورة .

ومن دواعي الشرف أن أقدم تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية A/34/36 . لعلكم تذكر أن اللجنة المخصصة قدمت تقريراً مرحلياً للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة أرفقت به مشروع اتفاقية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية . وقد تضمن هذا النص ثلاثة وعشرين مادة ، الا أنه لم يكن بالامكان في ذلك الوقت بالنسبة للجنة المخصصة أن تتوصل الى اتفاق عام في الرأى حول خمس مواد . ومن ثم فقد تطلب الأمر تحديد تفويض اللجنة المخصصة حتى يمكن اجراء المزيد من المشاورات .

ويسعدني أن أقرر أن اللجنة المخصصة عملت بمثابرة طوال العام وأجرت سلسلة من المشاورات مع ممثلي منظمات معنية وخبراء بشأن الفصل العنصرى فى الرياضة مثل المشاورات مع اللجنة الثلاثية للجنة الأولمبية الدولية ومشاورات مع رئيس المجلس الأعلى للرياضة فى إفريقيا .

لذلك فمن الواضح أن اللجنة المخصصة أخذت في الاعتبار الاقتراحات المقدمة من اللجنة الثلاثية للجنة الأولمبية الدولية ، وكذلك المشاورات التي أجرتها مع رئيس المجلس الأعلى للرياضة في افريقيا ، والمشاورات غير الرسمية التي أجرتها مع خبراء عديدين آخرين .

ومن هنا ، وكما يتضح من النص المرفق بالتقرير توصلت اللجنة المخصصة الى توافق للآراء حول كل المواد تقريبا . الا أنه لم يكن بإمكان اللجنة المخصصة أن تتوصل الى توافق في الآراء بشأن المادة التي كانت فيما مضى المادة ١١ وأصبحت الآن المادة ١٠ . لذلك وكما يرى السادة الأعضاء — من المرفق للتقرير هناك صياغتان لهذه المادة أود أن أذكرهما هنا لسهولة الإشارة اليهما ، فالمادة ١٠ ألف تقرأ كالتالي :

” تبذل الدول الأطراف خير مساعيها لضمان التقيد بالمبدأ الأولمبي الذي يقضي بعدم التمييز وأحكام هذه الاتفاقية ، وتتخذ ، تحقيقا لهذه الغاية ، كل ما يلزم — تدابير لتأمين امتناع مواطنيها عن الاشتراك في أى حدث رياضي يضم أفرادا أو فرقا من أى بلد يمارس الفصل العنصري ” .

وتقرأ الصياغة الثانية (باء) على النحو التالي :

” تبذل الدول الأطراف خير مساعيها لتأمين التقيد بالمبدأ الأوليمبي الذي يقضي بعدم التمييز ، وبأحكام هذه الاتفاقية ، وتتخذ ، تحقيقا لهذه الغاية ، كل ما يلزم من تدابير لتأمين امتناع مواطنيها عن الاشتراك في أى حدث رياضي يضم أفرادا / أو فرقاً يشتركون في أنشطة رياضية مع فرق وأفراد من أى بلد يمارس الفصل العنصري ” .

وقد قررت لجنتنا ان توصي الجمعية العامة بأن تمتد ، نظرا للحاجة الى اجراء مزيد من المشاورات ، بشأن هذه المادة ، مهمة اللجنة حتى تتمكن من الاستمرار في عملها بهدف تقديم مشروع اتفاقية دولية الى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة المعتمد في جلستها العامة الرابعة بتاريخ ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، أعطي الكلمة الآن لممثل حزب المؤتمر الوطني الافريقي .

السيد مكاتيني (الحزب الوطني الافريقي) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، نيابة عن حزب المؤتمر الوطني الافريقي ، وباسم الشعب المكافح المقهور في جنوب افريقيا اوجه لكم الشكر بكل اخلاص لاتاحة الفرصة لنا للاعراب لهذه الجمعية الموقرة وللمجتمع الدولي بأسره عن صوت حركة التحرير الوطنية في جنوب افريقيا بشأن مسألة الفصل العنصري . ان حزب المؤتمر الوطني الافريقي يعلق أهمية كبرى على هذه المناقشة . ونحن نفعل ذلك لأننا نرى سحبا قاتمة تتجمع فوق جنوب افريقيا ، وهذه السحب القاتمة لا بد انها تنبئ بعاصفة قادمة . وقد أصبح من الضروري ، ومن الملح ان تتوفر للأمم المتحدة الارادة السياسية اللازمة لاستخدام سلطتها من أجل الاقلال الى الحد الأدنى من الخسارة في الأرواح البشرية وتسميم العلاقات بين الأجناس في افريقيا وفي العالم .

ان هذه المناقشة تجري في وقت نجد فيه ان الكفاح من أجل التحرر الوطني في جنوب افريقيا قد دخل مرحلة حرجة وحاسمة . فالقوتان المتعارضتان وتمثل احدهما الشعب المقهور وتمثل الأخرى من يمارس القهر ، على طريق الصدام المباشر . ان تحليلا دقيقا وموضوعيا للموقف سوف يجعلنا نلاحظ ان عزم المقهورين قد وصل الى قمة لم يسبق لها مثيل . فقد قرروا ان يقدموا مزيدا من

التضحيات لتحقيق هدفهم المقدس والقديم ، وهو تحطيم أغلال العبودية والانضمام الى مجتمع الأمم ، وان يتمكن بعض المختارين من الأبناء أو الأخوات من أى جنس أو لون من أن يحتلوا المكان الشاغر الذى يستحقونه . ونفس التحليل الدقيق الموضوعي سوف يظهر ان الفطرسية الفاشية من قبل ممارسي القهر قد وصلت أيضا قمما لم يسبق لها مثيل . ان عزمهم على الابقاء على الوضع الراهن في جنوب افريقيا وفي شبه القارة بصفة عامة وبأى ثمن ، أمر لاشك فيه .

اننا نشعر بالتشجيع لحقيقة ان مثل هذه المناقشة الحيوية بالنسبة لمستقبل افريقيا والعالم تجرى تحت رئاستكم ياسيادة الرئيس . ان دور بلدكم في الكفاح من أجل تحقيق التحرر الكامل للقارة الافريقية ، الذى لعبه باستمرار منذ حصوله على الاستقلال ، معلوم جيدا ومعترف به عالميا . ان اخلاصكم الشخصي لهذه القضية النبيلة ، وكذلك المهارة الدبلوماسية التي اظهرتموها دائما في القيام بمهمتكم الهامة كرئيس للجنة تصفية الاستعمار ، يدفعاننا الى الثقة في ان هذه المناقشة سوف تتوج بالنجاح تحت ارشادكم . وبالنسبة لنا ، وكذلك بالنسبة للشعوب المحبة للسلام في العالم فان النجاح في هذه الحالة يعني الموافقة على قرارات تهدف الى ان تعزل وان تضعف ، بطريقة فعالة ، نظام الفصل العنصرى ، وفي نفس الوقت فانها تدعم القوة المضاربة لحركة التحرير الوطنية . لقد كانت مشكلة جنوب افريقيا مدركة بصورة أو بأخرى على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ وجود هذه المنظمة الموقرة ، وقد كانت طوال هذه الفترة موضع اذانة مستمرة . ان تلك القرارات التي تم اتخاذها بشأن هذه القضية كانت واضحة لا لبس فيها ، وبصفة خاصة بعد مذبحه شارب فيل وطرد ذلك النظام من الكومنولث ، وهي تطورات أدت الى تكوين الجناح العسكرى لحزب المؤتمر الوطنى الافريقي (أمكونتو) ومعناه في اللغة المحلية " حرية الأمة " ، لقد أدركنا ان نظام الفصل العنصرى جريمة ضد البشرية ، وباعتباره يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين .

ويستطيع المرء ان يقول انه بعد مثل هذا العزم الذى لم يتح للمجتمع الدولي ان يبدي به بالنسبة الى حالة النظام الهتلري ، وهو النظام الفاشي الذى سحق نتيجة للجهود الجماعية لحكومات العالم من جميع الاتجاهات السياسية والايدولوجية ، ان هذا العزم قد وضع اساسا راسخا للقيام بعمل مماثل من جانب الأمم المتحدة ، فیر انه لم يثبت ان الأمر كان هكذا .

ومع ذلك ، فقد سعدنا بالقرار الذي رحبنا به كاستجابة للنداء الذي وجهه المؤتمر الوطني الافريقي لفرض عقوبات ، وهو القرار الذي دعا جميع الدول الأعضاء الى قطع العلاقات الثقافية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية مع نظام بريتوريا . ولقد رحبنا بذلك القرار باعتباره يتمشى مع رغبتنا في دفع الدور الدولي للقضاء على هذا الشر السرطاني واستكمال جهودنا لضمان ممارستنا الكاملة لحقنا في تقرير المصير . ان الشركاء التجاريين الرئيسيين والحلفاء التقليديين لنظام الحكم في بريتوريا ومؤسساتهم متعددة الجنسيات والذين يجنون أرباحا طائلة بفضل الأجور المنخفضة التي تماثل السخرة - التي تدفع للعمال الأفارقة ، لم يتجاهلوا فقط هذه الدعوة ؛ ولكنهم زادوا باطراد من تورطهم الاقتصادي والعسكري . وقد شهدنا مرارا وتكرارا استخدام حق الفيتو من جانب الدول الأعضاء الثلاث الدائمة في مجلس الأمن ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا . وحتى في هذا الوقت المتأخر وحيث يتوفر الدليل المتزايد على أن نظام الفصل العنصري ليس جريمة ضد البشرية فحسب بل ان أنصاره وحلفاؤه يعتزمون بعناد السير على برنامج توسعي قائم على القهر والقمع يهدف الى استمرار النهب والاستغلال ، وان سياسة الفصل العنصري ان هي الا أداة لتحقيق ذلك ؛ فان الحلفاء التقليديين لهذا النظام يواصلون التآمر في الوقت الذي يدعون فيه بحماياه في الداخل والخارج الى التمسك بالصبر والاعتدال .

وحيثما نتحدث عن السحب القاتمة التي تنذر بالخطر ، فاننا نعني الموقف المتفجر السائد اليوم في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي . وحتى نقدر تماما فداحة هذا الخطر ، فمن المهم أن نذكر بأننا نواجه هنا عناصر هي سلالة شعب غادر أوروبا قبل الثورة الصناعية وقبل تحريض العبيد ، واننا بصدد شعب نجد أن نظرية الفصل العنصري التي ينتهجها مبنية على الايمان الراسخ بأنه متفوق بسبب الجنس والعقيدة ، وأنها صفة الهية أصبغت عليه ولا يمكن أن تكتسبها أجناس أخرى . ولقد عانت " الكلاب السوداء السعורה " وهو الاسم الذي أعطاه جان فان ريببيك للأفارقة ، من مهانة لا يمكن أن تصحح ، نتيجة لوضعهم في مجتمع يسيطر عليه الرجل الأبيض . ومن الناحية الاقتصادية فمكانهم في الحقل والمطبخ ؛ واجتماعيا وسياسيا فهم يقفون خارج حلقة الحقوق والامتيازات للرجل الأبيض ؛ وحتى من الناحية القانونية فهم يعيشون في مجال غامض بين القانون وبين الارادة التعسفية للآسياد ، واننا بصدد شعب يؤمن ايمانا راسخا بأنه شعب الله المختار

الذي كتب له أن يحكم الأجناس السود* المتخلفة . ان الوضع الذي وصلوا اليه في الوقت الذي كانت فيه أنغولا وموزامبيق تحت السيطرة البرتغالية وتستخدمان كأحزمة واقية لجنوب افريقيا ، كان وضعاً بالنسبة اليهم يعتبر مثالياً ، ويتمشى مع ما يعتقدون بأنه أمور مقدرة . ان انهيار الامبراطورية البرتغالية ، قد أحبط استراتيجية للمحافظة على ما يعتقدون بأنه وضع الهي حسب اعتقادهم . وبالنسبة اليهم فانه من الشرور ممارسة تحرير العبيد في جنوب افريقيا في أعقاب تحرير العبيد وقد أدى ذلك التطوير الى تريك الكبرى .

ان برنامج القمع والعدوان والتوسع الذي كشفوا عنه والذي ينتهجه نظام الفصل العنصري ، يجب أن ينظر اليه على أساس هذه الخلفية . وهم في ذلك قد لقوا التشجيع عن طريق التمسك بالـ المستمر لبعض البلدان الغربية التي يعتبرونها الشريكة والحليفة ، بسبب التفوق المشترك على أساس الجنس والعقيدة كما يعتقدون . ويضاف الى كل ذلك ، الروابط العقائدية مع النظام الهتلري خلال الحرب العالمية الأخيرة .

اذن كيف يستطيع برنامج النظام لما سمي بالاصلاحيات أن يصلح هذا النمط ؟ ان فورستر ، رئيس الوزراء السابق لنظام بريتوريا الفاشي ، يرد على هذا السؤال بوضوح حينما دعا في احدي بياناته الى المرونة في التكتيكات التي تنتهج في وقت معين مع اتخاذ موقف حازم فيما يتعلق باستراتيجية الأهداف العليا . ومع ادراك ذلك النظام أن البركان الذي يجلس عليه يهدد بالانفجار ، كما أثبتت حوادث سويتو ، فقد بدأ هذا النظام في اجراءات تشكل في مجموعها أداة قمع أكثر فـدرا وتعقيدا يراد لها أن تظهر على أنها برامج اصلاحية ، في حين أنها في الواقع تهدف الى اشارة الفرقة وانحياز الشعب الافريقي واستمرار السيطرة على السود . فمثلا ، ما يسمى بتخفيف القوانين العمالية ، يقضي بضرورة تسجيل النقابات السوداء ، حتى يكفل هذا النظام مزيدا من الرقابة عليها ولا يقضي بأى حق لها ، ولكنها تعتمد على الاستثناءات الممنوحة من الوزير المختص . وهذا من شأنه أن يجعل موقف النقابات السوداء أسوأ حالة ، لأنها اذا سجلت فانها لا تستطيع أن تشارك في أنشطة تعتبر سياسية في نظر القانون . أما بقية ما سمي بالاصلاحيات ، فهي أمور شكلية مثل : استئجار المنازل لمدة ٩٩ عاما في سويتو ، وادماج بعض الفنادق من الدرجة الأولى وبعض المساح ، وهي جزء من برنامج خلق طبقة متميزة من السود .

هذه محاولة لا طائل من ورائها لصرف انظار الشعب عن القضايا السياسية ، وذلك لتصفية الثورة . وان الاعلان الواسع عن هذه الاجراءات في الداخل والخارج يهدف ايضا الى اعطاء انطباع بانتهاج سياسة تحريرية في حين ان النظام يعمل على وضع خطة قائمة على القمع والاعداد للحرب والعدوان ضد الدول المجاورة . واكثر من هذا فان التدور السريع في احوال المعيشة بالنسبة للمسود كما يظهر من ازدياد نسبة الوفيات بين الاطفال وارتفاع نسبة البطالة التي بلغت ٢ مليون ونقل الجماهير الافريقية من اماكن مولدهم . . الخ . يلقي الاضواء على هذه الحملة المنظمة .

لقد رأينا من الضروري ان نتحدث اليوم قبل ان يتحدث اى شخص موالي للنظام او قبل ان يتجرأ على اذانة قادتنا مثل نلسون مانديلا وآخرين الذين يمانون في السجن والكثيرين من الوطنيين مثل سولومون ما هانجو وستيف بيكو الذين اعدوا بالمقصلة او اغتيلوا اثنا اعتقالهم . لم يتقدموا بهذه التضحيات لمجرد المشاركة في الحمامات او المسارح مع البيض والتزواج معهم .

ان مشكلة الفصل العنصرى ليست مجرد مشكلة تمييز عنصرى كما كانت ، ولعلها ما زالت موجودة في بلاد مثل الولايات المتحدة . فالفرق بين الموقف في الولايات المتحدة والموقف في جنوب افريقيا ليس مجرد ان العنصريين حطمو القانون الاتحادى في الحالة الاولى في حين ان العنصريين هم الذين يضعون القانون في الحالة الثانية . ولكن بالاضافة الى هذا ، وكما يرد في تقرير اللجنة الخاصة ، ان الفصل العنصرى هو العنصرية القائمة على مؤسسات ، والنهب والاستغلال . ودون تغيير النظام تغييرا جذريا لن يرتاح الشعب المعقور في جنوب افريقيا . ان اهداف كفافنا محددة بوضوح في ميثاق الحرية الذى نأمل في الاحتفال بذكره السنوية الخامسة والعشرين في ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٨٠ في العالم بأسره عن طريق اتخاذ اجراءات تهدف الى عزل نظام الفصل العنصرى بفاعلية . ان الاهداف العليا التي يضعها شعبنا من اجلها بارواحه يوميا هي استعادة الاراضي للشعب ، والثروة الطبيعية للبلد ، والموارد المعدنية تحت التربة ، والمصارف والصناعات الاحتكارية وانها استغلال الانسان بواسطة الانسان .

في عام ١٩٦٣ وقبل الحكم بالسجن مدى الحياة على نلسون مانديلا مع زملائه مثل والتر سيسولو وجوفن مبيكي ، واحمد كاتاردا ، وآرثر جوليبيج ، قال مانديلا :

" سيأتي الوقت في حياة أية أمة حينما لا يبقى أمامها الا اختياران إما التسليم وإما الحرب . لقد جاء هذا الوقت لجنوب افريقيا ولن نستسلم وليس لنا من خيار الا ان نرد الضربات بكل ما يتاح لنا من وسائل دفاعا عن شعبنا ، ودفاعا عن مستقبلنا ، ودفاعا عن حريتنا ."

هذه الكلمات توضح بطريقة بليغة القرار الذي اتخذته المؤتمر الوطني الافريقي كرد فعل على زيادة اعمال القمع والمذابح التي ارتكبتها نظام بريتوريا ، لان عدم الالتجاء الى العنف اثبت انه عقيم كما ثبت ذلك في الكفاح ضد المانيا النازية * .

ان " حرية الأمة " التي شكلت في كانون الاول / ديسمبر ١٩٦١ حينما اعلنت عن وجودها بشن حملة مطوّلة للتخريب ، زادت من عملها المسلح بالرغم من الظروف الصعبة التي كانت سائدة في ذلك البلد . واعضاؤها ليسوا فقط من الشعب الافريقي ولكن مما يسمى الشعوب الملونة والاسيوية . واصبحت الاعمال العسكرية امرا مألّوفا في المناطق الريفية والمدنية . ان الكفاح المسلح الذي يشنه وطنيو المؤتمر الوطني الافريقي من اجل انشاء دولة ديمقراطية مبنية على ارادة كل شعب الجنوب الافريقي والتي تحقق لهم حقهم بموجب المولد دون التمييز على اساس الجنس والايما ، ايده الامم المتحدة على انه هدف مشروع .

ان عدد المحاكمات السياسية في انحاء عديدة من البلد يمكن ان يعتبر مقياس الكفاح المتصاعد من اجل التحرر الوطني . واهم شيء ان ١٢ عضوا من حزب المؤتمر الوطني الافريقي متهمون بالخيانة العظمى و ٤٣ متهمه بموجب قانون مناهضة الارهاب وسوف يصدر الحكم في هذه القضية فسي ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ . والمتهمون طعنوا في شرعية المحكمة العنصرية التي حكمت بأن تجري المحاكمة سرا لحماية الشاهدين .

ونحن نقترح ان يقوم مجلس الأمن باتخاذ اجراءات عاجلة لانقاذ هؤلاء الوطنيين من مقصلة نظام مسؤول عن اكثر من ٥٠ في المائة من اعمال الاعدام في العالم . ونقترح تكثيف الحملة العالمية

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد شريف (الصومال) .

من اجل اطلاق سراح المسجونين السياسيين بلا شرط وكذلك معاملة كل المحاربين من اجل الحرية
والمأسورين معاملة أسرى الحرب .

اننا نرحب بارتياح بادراك الامم المتحدة ان عدم العنف ضد نظام الفصل العنصري غير مجد .
وكما قلت من قبل ، كما كان الحال في كفاح العالم ضد نظام هتلر الذي يستمد منه واضعو نظام
الفصل العنصري الالهام ويحفون هدوه . ودون شك ادراكا لهذه الحقيقة تجاوزت الجمعية العامة
في عام ١٩٧٦ مجرد اداة الفصل العنصري وسلمت بمشروعية الكفاح بكل صوره بما في ذلك الكفاح
المسلح من اجل استيلاء الشعب في جنوب افريقيا على السلطة .

وبالمثل فان الموقف الذي اتخذته هذه الجمعية حينما اعلنت ان مشكلة الفصل العنصري
هي مسؤولية خاصة تقع على عاتق الامم المتحدة يرسى اساس تكوين التحالف الدولي ضد النظام الذي
ادين باعتباره يمثل خطرا على السلم والأمن الدوليين .

ومع ذلك فان بعض البلد ان الغربية واصلت سياسة زيادة تعاونها العسكرية والنووى والاقتصادى مع هذا النظام وكذلك حمايته دبلوماسيا عن طريق استخدام حق النقض وذلك لاحباط الجهود الدولية الرامية الى فرض أحكام الفصل السابع من الميثاق . وليست هناك طريقة أفضل من اظهار التحالف غير المقدس الذى كثيرا ما تشير اليه جنوب افريقيا في اعلاناتها عن أنها الحليف الذى لاغنى عنه لمصالح الغرب في افريقيا ونصف الكرة الجنوبي .

ان التأييد النشط الذى يقدم الى نظام الفصل العنصرى من جانب الولايات المتحدة الامريكية ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وجمهورية المانيا الاتحادية واسرائيل ودول غربية أخرى يجب أن يتوقف قبل أن يصبح الوقت متأخرا جدا لتجنب موقف يمكن أن يشعل نيران حرب عالمية ثالثة . ان التطورات في هذا البلد تثبت أن كلامي ليس مبالغا فيه .

ان السكان البيض في جنوب افريقيا اليوم أكثر السكان تسليحا في العالم فذلك النظام مسلح تسليحا كاملا وله ترسانة ضخمة من الأسلحة في نصف القارة الجنوبي ، وحصل على أكثر من مائة رخصة مكنته من انتاج أسلحة قاتلة ، وهو يواصل دعم ترسانته القوية من الأسلحة . لقد أعطى نفسه الحق في تدخل عسكري في جميع البلدان الافريقية . ان برنامجه الرامي الى ادامة سيطرة المستوطنين البيض قائم على اضافة الصيغة العسكرية على المجتمع في جنوب افريقيا ، وهو يزيد باستمرار من ميزانية الدفاع وقد وصلت هذا العام الى ثلاثة بلايين راند . لقد زاد من خطى برنامج انشاء البانتوستانات الذى يهدف ، من بين جملة أمور أخرى ، الى انشاء جيوش قبلية تستخدم كقوات عازلة ضد حركة التحرير . ان الزيادة المستمرة في نسبة بطالة السود والتي بلغت الآن $\frac{1}{2}$ مليون تستغل في تجنيد الأفارقة ومايسمون بالملونين في الجيش ، ويجند الهنود في البحرية .

لم تكتم أصوات وسائل الاعلام فقط ولكنها تعرضت لسيطرة الدولة حتى تخلق جوا من الحرب . ان المدرسين الأفارقة الذين استقالوا في أعقاب ثورة سويتو حل محلهم الأفراد البيض العسكريون في المدارس الافريقية في المدن وفي الريف . لقد زاد النظام من تهديداته ومن أعمال العدوان ضد البلد ان الافريقية المستقلة . وبلاشتراك مع بعض بلدان امريكا اللاتينية انضم الى حلف عسكري سرى هو ساتو الذى هو منظمة حلف شمال الأطلسي لكي يتعاون مع بعض قوات حلف الأطلسي فيما يسمى بحماية الطريق من رأس الرجاء الصالح الى المحيط الأطلسي .

ان النظام يهدد بتدخل عسكرى في زيمبابوى وذلك لتأكيد ضمان الاعتراف بنظام سميث — موزوربوا وترسيخ أقدامه وهذا يوضح عزمه على أن يقيم في زيمبابوى وفي ناميبيا نظاما عميلة تؤيد برنامجا سياسى والعسكرى والمعادية لحركة التحرير . لقد زاد من تأييده العسكرى لسافمبي كجزء من برنامجا العدواني ضد أنغولا . ان التطور المنكور يتسم بقيام النظام مؤخرا بتفجير قنبلة ذرية . ونود أن نضع المسؤولية الكاملة لهذا الموقف الخطير على عاتق تلك البلدان التي دأومت على سياسة التعاون النووى مع نظام جنوب افريقيا وأعني بها الولايات المتحدة الامريكية ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وفرنسا واسرائيل . اننا نطالب بمقعد اجتماع عاجل لمجلس الأمن وذلك لفرض جزاءات شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وفي الوقت ذاته نناشد الدول الأعضاء أن تبحث بجدية الاقتراحات التي تمت الموافقة عليها في اجتماعات القمة في مونروفيا ، وفي هافانا والتي تهدف الى اتخاذ اجراءات جزائية جماعية ضد البلدان التي تواصل تعاونها مع نظام الحكم في جنوب افريقيا .

ونحن من ناحيتنا نود أن نوضح أمرا واحدا . لن يخيف شيء على الأرض شعب جنوب افريقيا المقهور ويصرفه عن مواصلة كفاحه المعادى للمشروع . لا شيء يشبه عن ذلك ولا حتى القنبلة الذرية . وكما قال الفيلسوف الفرنسي :

" هناك شيء واحد أكثر قوة من أقوى جيوش العالم ألا وهي فكرة حان وقتها " .

لقد حان الوقت في الحقيقة للتحرر في الجنوب الافريقى وفي جنوب افريقيا ذاتها ، قد يتأخر النصر ، لكن النصر أكيد والكفاح مستمر .

السيد كرافيتس (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : اليوم

يوافق ٧ تشرين الثاني / نوفمبر حيث تحتفل شعوب الاتحاد السوفياتى بيومها الوطنى ، وهو الذكرى السنوية الرابعة والستون لثورة اكتوبر الاشتراكية العظيمة التي لم تعلن فقط بل أكدت عمليا ومن خلال الحياة نفسها المساواة الاقتصادية والاجتماعية للانسان ، ووضعت حدا ونهاية لجميع أشكال التمييز العنصرى والوطنى . وينعكس هذا في تشريعات ودساتير اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية الاتحاد الأخرى . وبالإضافة اليها ، فان جميع القوى التقدمية والديمقراطية في أنحاء العالم تحتفل بهذه العطلة ، ونود أن نعبر عن شكرنا الحار لجميع تلك الوفود التي قامت بتهنئتنا بهذه الذكرى السنوية .

ولسوء الحظ فان الجمعية العامة تضطر مرة أخرى للرجوع الى مسألة السياسة الاجرامية للفصل العنصرى التي يقوم بها الحكم العنصرى في جنوب افريقيا ، متجاهلا مقررات عديدة للأمم المتحدة والأجهزة الدولية الأخرى .

(السيد كرافيتس ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ويتحدى الرأي العام العالمي ، فان الحكم العنصرى في بريتوريا قد شدد من قمعه ضد شعب جنوب افريقيا المقهور وضد حركته للتحرر الوطني .

انه يقوم بالقاء المناضلين ضد الفصل العنصرى في السجن ، وتعريضهم للعقوبات الأخرى مثل التعذيب الوحشي الفظيع الذى يؤدى الى ازهاق الأرواح البريئة بما في ذلك النساء والأطفال . وفي هذا العام ، فان الجلال العنصرى قد قام بشنق المناضل الشهير من أجل الحرية سلمون ماهلنجو رغم المناشدات المختلفة من جانب الأمم المتحدة والرأى العام العالمي لانقاذ حياته من الاعدام .

ورغم قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، فان الحكم العنصرى في جنوب افريقيا مازال مستمرا في اتباع سياسة البانتوستانات التي تستهدف تقطيع أوصال الأمة على أساس عشائرى ، وتقوية سيطرة الأقلية البيضاء ، وحرمان شعب جنوب افريقيا المقهور من حقوقه الثابتة . وهذا يتضح بصفة خاصة مما قام به أخيرا هذا النظام من تكوين بانتوستان فندا ، وهو كيان عميل . ان الحكم العنصرى في جنوب افريقيا ، قد ادين بشدة من مجلس الأمن كما نعلم جميعا ، ومن قبل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، ومن جانب أجهزة أخرى داخل الأمم المتحدة ، باعتباره حكما غير شرعي . ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يعتقد ان نفس الاجراء سوف يتخذ في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وهناك سخط عام تثيره أعمال العدوان المستمرة التي ترتكب من جانب النظام العنصرى في جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة وخصوصا ضد انغولا وزامبيا . وليس هناك من شك في أن هذه الأعمال العدوانية قد اتخذت لكي تعيق العملية الحتمية للتحرر والاستقلال الوطنى لشعوب جنوب افريقيا ، والاحتفاظ بالمعازل الأخيرة للاستعمار والعنصرية في هذه المنطقة . وليس هناك من شك أيضا في ان هذه الأعمال العدوانية تستهدف بلادا افريقية أخرى ، وان الانتهاكات المستمرة لسيادة وسلامة اراضي تلك البلاد انما تتم نظرا لعدم اتخاذ تدابير من مجلس الأمن ضد هذا النظام العنصرى بسبب المواقف المعروفة للقوى الغربية . ومن الواضح ان هذه الأعمال الاجرامية لا يمكن ان تظل دون معاقبة ، وان مجلس الأمن ينبغي ان يتخذ على الفور تدابير فعالة وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

اننا لا يمكن أن نتفاضى عن المناورات السياسية والحيل الملتوية الأخرى للنظام العنصرى

(السيد كرافيتس ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

لجنوب افريقيا ، التي تستهدف ترسيخ احتلال ناميبيا والاحتفاظ بالسيطرة الاستعمارية على اراضيها . ان تلك السياسة في بريتوريا أيضا تعوق كفاح شعب زمبابوى ، وقد حدث أخيرا ان رئيس وزراء جنوب افريقيا قد قام بتهديد علني بهجوم مسلح ضد شعب زمبابوى اذا ما تولت القوى الديمقراطية الوطنية السلطة في هذا البلد .

ان كل هذه الحقائق ، الى جانب الحقائق التي ذكرتها الوفود الأخرى في بياناتها توضح ان الحكم العنصرى في جنوب افريقيا مازال مستمرا في سياسة الفصل العنصرى والقمع وانشاء البانتوستانات والقيام بالعدوان على الدول الافريقية المجاورة ، وهو بهذا يسبب تهديدا للسلم العالمى ولأمن الشعوب جميعا .

وهذا هو السبب في ان الكفاح للتخلص من الفصل العنصرى ، كما هو واضح من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، يعتبر من أهم واجبات الأمم المتحدة . ولكي نحقق هذا الهدف ، فان كثيرا من التدابير قد تم اتخاذها سواء في اطار السنة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى أو في اطار الحملة التي اعلنتها الأمم المتحدة للتعبيث ضد الفصل العنصرى . وهذا واضح من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى المعروض امامنا الآن .

وفي الوقت ذاته ، فانه من الواضح انه مازال هناك مزيد من الكفاح الشاق والتصميم لتخليص جنوب افريقيا من نظام الفصل العنصرى الاجرامى ، ولكن العقبة الوحيدة أمام ذلك هو التمسك المستمر من جانب عدة بلاد غربية مع الحكم العنصرى في جنوب افريقيا .

ان هذه المناقشة قد أعطت أمثلة كثيرة للعلاقة الوثيقة المتبادلة بين المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية للبلد ان الاستعمارية الأعضاء في حلف شمال الاطلسي وبين حكم جنوب افريقيا العنصرى . وهناك دور كبير تلعبه الشركات عبر الوطنية التي لا تجني أرباحا خيالية فحسب عن طريق استغلال شعوب جنوب افريقيا ، ولكنها تقوم أيضا بسلب المواد الطبيعية الغنية لهذا البلد .

وطبقا لمعلومات نشرت حديثا من جانب ادارة المناجم والمعادن في جنوب افريقيا ، فانه يتضح ان جنوب افريقيا من أهم الموردين للمواد الاستراتيجية الأساسية للدول الغربية ، ان تتلقى تلك الدول من جنوب افريقيا ٨٨ في المائة من الفاناديوم ، و ٨٦ في المائة من البلاتينيوم ، و ٧٣

في المائة من الذهب ، و ٦٧ في المائة من المنجنيز ، و ٦٣ في المائة من الكروم الحديدى ومعادن خام هامة أخرى .

ورغم قناع السرية الذى يحيط بالتعاون الحربى من قبل الدول الغربية مع جنوب افريقيا ، فاننا نستمع كل يوم الى حقائق جديدة تلقي ضوءاً على الدور الحقيقي للاحتكارات الغربية ومساعدتها عسكرياً لهذا الحكم العنصرى . ان الحكم العنصرى في جنوب افريقيا بمساعدة الشركات عبر الوطنية ، قد تمكن من بناء ترسانة ضخمة موجهة ضد حركات التحرر الوطنى وضد البلدان المستقلة المجاورة الأخرى . وفي هذا السياق ، يكفي ان نذكر ان الميزانية العسكرية لجنوب افريقيا قد زادت من ١ ٧٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠ الى ٢ ١٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار امريكى عام ١٩٧٩ .

ان مخططات العنصريين تستهدف العمل على زيادة قدرتهم النووية ، وهذا أمر مزعج للغاية ومن الواضح ان هذا التهديد الذى يشكله هدف توصل بريتوريا لأن تصبح قوة نووية لا يهدد البلدان الافريقية فحسب ولكنه يعتبر تهديداً لأمن العالم بأسره .

ولهذه الأسباب ، فان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يكرر بتصميم مرة أخرى ان التعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا يتنافى تماماً مع المصالح الحقيقية لشعوب جنوب افريقيا كما يتنافى مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . اننا نؤيد بقوة الاقتراح المقدم من منظمة الوحدة الافريقية لتنفيذ عقوبات شاملة ضد الحكم العنصرى في جنوب افريقيا وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ونعلن مرة أخرى تأييدنا القوى لشعب جنوب افريقيا المقهور وحركات تحريره الوطنية في كفاحهم العادل لازالة النظام الاجرامى للفصل العنصرى .

السيد خالد عبيدات (الأردن) : ان اهتمام العالم والجمعية العامة للأمم المتحدة ببحث هذا الموضوع ليس جديداً ، فقد دأبت الجمعية العامة على ادراجه على جدول أعمالها منذ حادثة سنمها وفي السنوات الأولى من عمرها وان دل ذلك على شيء فهو بالتأكيد الأهمية القصوى لهذا الموضوع ولبنى الانسانية جمعاء . ان الأمم المتحدة قد أدركت الطابع المأساوى لسياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا منذ سنة ١٩٥٢ ، أى ما ينيف عن ربع قرن فلماذا ؟

ان ما يجرى في جنوب افريقيا هو احتقار للانسان ووصمة عار للانسانية ، انه لمن دواعى الأسف ان تحصل هذه المشاهد من الحرمان لشعب جنوب افريقيا في الوقت الذى تكون حققت فيه الانسانية تقدما رائعا في ميادين الحضارة والعلم ، لأن الفصل العنصرى هو عنوان اللاعدل ، وأسوأ ما رأته الانسانية ، وانتهاك لمبادئ العدالة والمساواة .

بالاضافة الى ان الفصل العنصرى يحطم القيم الانسانية في جنوب افريقيا ، فان هذه الدولة - دولة جنوب افريقيا - أصبحت مصدر خطر على السلم والاستقرار في جنوب افريقيا لكثرة اعتداءاتها على جيرانها ، وكان أحدث اعتداء ارتكبته على أنغولا في الأسبوع الماضي ، وأدانها مجلس الأمن على ذلك . كما أصبحت هذه الدولة سبب التوتر في القارة الافريقية وخطرا أكيدا على السلم والاستقرار العالمى .

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد عبّرت مرارا بأن الوضع في جنوب افريقيا يهدد السلام العالمى ، كما ان مؤتمرات دولية عديدة شجبت الفصل العنصرى وأصبح جريمة في القانون الدولى . والرأى العام العالمى مجمع على إدانة جنوب افريقيا والتعاون معها . هناك القرارات بحظر تزويدها بالأسلحة ، وهناك القرار بحظر تزويدها بالبتروىل . أوردت تلك القرارات على سبيل المثال لا الحصر وهي كثيرة ولكن دعونا نتساءل ماذا كانت النتيجة ؟

ان جنوب افريقيا مازالت ترتكب أعمالها اللاانسانية ومازالت ممعنة في غيرها بل وأصبح لديها أقوى جيش من المرتزقة في كل القارة الافريقية وأصبحت ترسانة لأسلحة القمع لحركات التحرر بحيـث أصبحت تنتج ٧٥ في المائة من حاجاتها الى السلاح ، والأخبار تتوارد عن امتلاكها الأسلحة الذرية ، بل وقامت بأول التفجيرات التجريبية . على ماذا يدل ذلك ؟

هنالك اجماع من السادة المندوبين المحترمين هنا في القاعة ، بأن جنوب افريقيا ما كان يمكن لها أن تتوصل الى هذا الحد لولا وجود من يساعدوها من الدول . ان نظام الفصل العنصرى

لا يستطيع البقاء الا لايمنه بأن الدول القادرة على ممارسة الضغط عليه لن تقوم بممارسة ذلك الضغط . تعاون البعض مع هذا النظام هو الذى يبقيه ويدعمه ، ان رغم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لعزل هذا النظام فان الاحصاءات تدل على ارتفاع حجم التجارة بينه وبين العديد من الدول .

بالاضافة الى تعاون البعض مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، هناك نظام بغض مثله يتعاون معه ، أعني بذلك النظام الصهيوني الذى ساوته جمعيتمكم الموقرة في دورتها الثلاثين بالفصل العنصرى . ان جاء في تقرير اللجنة الخاصة لمكافحة الأبارتايد رقم A/34/22/Add.1 بتاريخ ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ وفي الفقرة الثالثة مايلي :

(ثم تحدث بالانكليزية)

"خلال العام الماضي ، فان منظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز والعديد من المنظمات الأخرى أدانت التعاون بين حكومة اسرائيل والنظام العنصرى لجنوب افريقيا " . (A/34/22/Add.1 Para 3)

(ثم واصل الحديث بالعربية)

وجاء في الفقرة ١٢ من نفس التقرير :

(ثم تحدث بالانكليزية)

"ان اسرائيل كانت احدى الدول القلائل التي اشتركت مباشرة في الجانب العسكري للبرنامج النووى لجنوب افريقيا ، وكانت تشارك مباشرة في بناء المنشآت النووية العسكرية في جنوب افريقيا . ان اسرائيل كانت تزيد من طموحاتها النووية من خلال التعاون مع جنوب افريقيا " . (A/34/22/Add.1 Para 12)

(ثم واصل الحديث بالعربية)

وأخيرا ما هو الحل ؟ ان وفد بلادى يهيب بتلك الدول التي تمد يد العون للنظام العنصرى في جنوب افريقيا أن تكف عن ذلك وأن تتقيد بالقرارات المتخذة على صعيد الأمم المتحدة ، كما اننا ندعو الأجهزة المختلفة الى اتخاذ مواقف أكثر فعالية ضد النظام العنصرى .

ان وفد بلادى يعرب أخيرا عن شكره للجنة الخاصة لمكافحة الأبارتايد على الجهود التي قامت بها ولرئيسها سعادة السفير النيجيرى السيد كلارك وأعوانه المحترمين .

السيد توبمان (ليبيريا) (الكلمة بالانكليزية) : أعتقد ان المناقشة في هذا العام حول الفصل العنصرى لم تبدأ هنا في الجمعية العامة ، بل في جنوب افريقيا نفسها ، حيث قامت حملة دعائية تدعي أن تفسيرات حدثت ، بينما ان هذه التفسيرات ليست سوى تفسيرات تجميلية طفيفة تبتغي التأثير على نوى النوايا الطيبة في جنوب افريقيا وفي خارجها بأن هناك تفسيراً قد حدث في سياسة الفصل العنصرى في بريتوريا . ونتيجة لذلك فانهم يستهدفون أن يتراخى الرأى العام العالمي ويضع حدا لادانتهم .

ان هذه المناقشة التي تتخذ شكل التكتيكات المستمرة بالنسبة الى جنوب افريقيا ، قد استمرت وسوف تستمر في تلقي رعاية كبيرة وخاصة من خلال وسائل الاعلام في البلدان الغربية تفوق أى شيء يمكن أن نلقاه بخصوص ما ناقشه أو نقرره هنا ، وذلك نظرا لأن الحكم العنصرى في جنوب افريقيا الذى أدين وسيدان بشكل علني ما زال يتلقى ويتمتع بتأثير كبير وتسامح وتعاطف بل ونوايا طيبة من كثير من انحاء العالم . ان جزءا من هذا الدعم يمكن تفسيره من خلال حب الأرياح أو الخوف من الشيوعية او كليهما ، ولكن الى حد ما فان العطف والصداقة اللذين يتمتع بهما الحكم العنصرى في جنوب افريقيا من أوساط كثيرة يمكن التوصل الى أسبابهما ، ألا وهي نفس العنصرية السافرة التي يقوم عليها نظام جنوب افريقيا اللانسانى لاستغلال الانسان لأخيه الانسان .

ان الخبراء في شؤون جنوب افريقيا يتكلمون كثيرا عما يسمى بعقلية البوير ، وهم يشيرون بهذا الى سمات وخصائص العنصريين البيض في ذلك البلد ، والتي يعرفها معظمنا هنا في الأمم المتحدة كتعت وعناد . ان هذه العقلية البويرية مفروضة أنها ترمز الى اتجاه وأسلوب يتسمان بالتعنت الشديد مع تحجر في التفكير وتجاهل للمنطق . ان هذه العقلية تتجلى في اتجاه مباشر وقوى ينحو الى تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية ، والتمسك بالآراء والمواقف الثابتة بشكل جامد بغض النظر عما يقوله او يفكر فيه الآخرون . واذا ما أخذنا هذه الأوصاف في الاعتبار ، فاننا عندما نؤكد أن مناقشة الفصل العنصرى بدأت في جنوب افريقيا وليس هنا في الجمعية العامة ، فان هذا مرجعه الى أنه في هذا العام يبدو أن بريتوريا قررت أنه رغم ما يسمى بعقلية البوير ، فانها أيضا قادرة على الكلام بوجهين وعلى النفاق . ويبدو أن بريتوريا مصممة مثل بقية البلاد الأخرى التي تأتي هنا العام تلو العام للاعراب عن ادانات لا طائل من ورائها للفصل العنصرى ، فانها أيضا - وهي دولة عنصرية - يمكن بنفس الأسلوب الذى يتسم بالخداع والنفاق وهو أسلوب نعرفه جميعا جيدا ، أن تأتي الى هنا أيضا - رغم أنه ليس مسموح لها أن تأتي الآن - لتعبر عن سخطها بل ومعارضتها لمظاهر سياسات الفصل العنصرى . وقد قرأنا مؤخرا أن متحدثا رسميا عاليا في بريتوريا قد تكلم بقوة ضد القوانين البغيضة وأن المسؤولين في ادارة جنوب افريقيا قد التزموا بالكفاح الذى يستهدف ازالة التمييز السخيف وعديم المعنى القائم في جنوب افريقيا . ان هؤلاء المسؤولين قد تساءلوا " لماذا نصر على قوانين تمنع السود من دخول الفنادق والمطاعم ؟ ، فلتلغ هذه القوانين " . ولكن هؤلاء

المتحدثين لا يسمحون الى تحقيق المساواة في الأجور أو في الحصول على الامتيازات التجارية من الحكومة بغض النظر عن العنصر ، أو الى الحماية المتساوية للجميع في ظل القانون بغض النظر عن العنصر ، أو الى انتهاء سياسة البانتوستانات ، أو الى كل هذه الممارسات الاستفلائية لنظام الفصل العنصرى التي تبتغي ضمان الحقيقة أكثر من الشكل الذى سيظل فيه السود غير قادرين وغير مؤهلين بحكم القانون والسياسة للاشتراك على قدم المساواة في التمتع بخيرات بلادهم . نعم ان هذه السياسة يبدو أنها تنحو نحو فتح فنادق الدرجة الأولى والمطاعم وأماكن التسلية للسود ، ولكنها في جوهرها لن تسمح سوى لعدد رمزي بالتمتع بهذه الأمور .

ان هذا النوع من الفصل ، كما يمكن أن يخبرنا به أى شخص أسود بالغ قد سافر الى تلك الجهات ، ما زال قائما ومستمرا في عدد كبير من البلاد .

ان هدفي من لفت الأنظار الى عدم وجود معنى لهذه التفسيرات التجميلية التي تحدث في مجال الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، ليس معناه أنه ينبغي أن نقول ان هذه التفسيرات ينبغي ايقافها ، فالفصل العنصرى لن يزال ولا يمكن ازالته بين يوم وليلة . ولذلك فان أية خطوات مهما كان حجمها تقوم بها الحكومات العنصرية للاعتراف بحقوق واحترام كرامة الأقليات السوداء لمواطني جنوب افريقيا ، لا يجب شجبها بل يجب رؤيتها كما هي في معناها الحقيقي . فهي لا تتعدى أن تكون مجرد تكتيكات بحثه ، ولذا فان هذه التكتيكات لا يجب في أية ظروف أن تضعف أو أن تقلل من همة معارضة الرأى العام العالمي للفصل العنصرى بشكله الكلي البغيض ، لأن هذا الفصل العنصرى ما زال جريمة ضد الانسانية .

وانا ما كانت هذه التفسيرات التجميلية في الجنوب الافريقي تحدث على انفراد ، فاننا قد ننظر اليها كتطورات مشيرة للأمل ، ولكن هذه النتيجة التي تتسم بالتفاؤل ينبغي رفضها على الفور لأن حقيقة هذه التفسيرات التجميلية تجعلها ضمن خطة منظمة لترسيخ الوضع القمعي الراهن في البلاد وجعله مستساغا للخالبية السوداء ، بينما نجد في نفس الوقت أنه على المستوى العالمي ، فان جميع الجهود تبذل في بريتوريا لاحاطة جنوب افريقيا بحلقة من الحكومات التابعة لها لكسي تحميها من الضغوط وما يراه العنصريون كوابح للتحررات اليهم من افريقيا المستقلة . ان الجانب الخطير الآخر لسياسة التفسيرات التجميلية ينبغي أن نراه في تصعيد القذف الجوى على أنفسنا

ودول المواجهة الأخرى في نفس الوقت . ان المخططات المعروفة لبريتوريا ، لم تختف من المحادثات الدستورية بشأن زبابوى فسي لندن حيث ودون أى شك تستخدم جنوب افريقيا كل نفوذها لاضعاف موقف الجبهة الوطنية . وتقوم جنوب افريقيا في ناميبيا بكل ما في وسعها من جهد لاضعاف سوابو بحيث أنه عندما يتم الاستقلال لتلك الأراضي ، فان قدرة بريتوريا على السيطرة على الأحداث هناك من خلال عملائها سوف تظل قائمة ضد أية مقاومة . ان هذه العملية التجميلية التي تتجلى خلال حملة جنوب افريقيا من أجل الفصل العنصرى ، لا يمكن لأحد أن يحبذها لأنها تتفق مع الأخبار المفزعة التي تواترت حديثا بأن نظام الحكم العنصرى يحتمل أن يكون قد أصبح قوة نووية . ان افريقيا كلها وكل البلدان والشعوب الأخرى المحبة للسلام ، تنتظر بلهفة تقرير الأمين العام في هذا الصدد . ان جميع الشعوب ذات النوايا الطيبة ، انما تأمل في أن هذا التقرير سوف يهدئ من مخاوفها ، ويثبت أن جنوب افريقيا لا تحوز قدرة نووية . واذ ما أثبت تقرير الأمين العام بشكل لا يتطرق اليه الشك هذه الحقيقة المشيرة للأمل ، فان المجتمع الدولي ككل ستكون أمامه فرصة ممتازة ، ولعلها آخر فرصة لدعوة تلك البلدان التي تتعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووى الى انهاء هذا التعاون على الفور ، لأن هذا التعاون ينطوى على أخطار جمة للعالم أجمع .

وهكذا ، فاننا عندما نناقش قضية الفصل العنصرى في الجمعية العامة مرة أخرى هذا العام فينبغي ألا يكون هناك لبس في هذه القضية الجوهرية ، ان الفصل العنصرى سيظل لعنة ونقمة تشكل تهديدا خطيرا للسلم الدولى . وحتى يتمكن المجتمع الدولى من القضاء على هذا النظام البغيض دعونا نستخدم جميع الضغوط الممكنة بما في ذلك تلك الواردة في الفصل السابع من الميثاق لاحداث تغيير حقيقي وليس شكلي على هذه الأرض التعسة . ان تلك ، البلاد مثل السويد ، التي قامت بجهود وطنية فردية تستهدف الضغط على جنوب افريقيا للقضاء على الفصل العنصرى والتي لا تزال تظهر بالعمل وليس بمجرد الخطاب مناهضتها للعنصرية ، تستحق منا كل تقدير ، وينبغي علينا جميعا أن نحذو حذوها .

ان مأساة جنوب افريقيا ترتبط ارتباطا وثيقا بهذا الجن المتقيح والسرطان المسمى بالفصل العنصرى . وقد أعلن ونحن نجتمع اليوم أن محادثات جديدة تستهدف تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، قد تحققت قريبا وربما ، في جنيف . ان هذه المحادثات اذا ما تمت فانها سوف تقدم لجنوب افريقيا فرصة لكي تبين أن ما يسمى بسياستها الجديدة بشأن احداث تغييرات في الفصل العنصرى ، تمثل تغيرا حقيقيا وخطوة نحو التخفيف من هذا النظام القهرى غير الانساني وهذا لصالح القيم الديمقراطية المسيحية التي نسمع عنها الكثير في جنوب افريقيا . ان جنوب افريقيا اذا ما اتخذت موقفا كان من شأنه أن تحصل ناميبيا على استقلال حقيقي من خلال عملية سلمية ، فان الفرصة بذلك ستكون متاحة لكي نصل الى مرحلة نتوصل فيها الى اجراء تغييرات ايجابية تؤثر على مستقبل جميع افريقيا ، وتقدم آمالا جديدة لعلاقات عرقية أفضل في العالم أجمع .

السيد كاريبيو (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : مرة أخرى نأتي الى هذا المحفل

ليبحث مشكلة سياسة الفصل العنصرى ، التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، ومرة أخرى نسمى الى اعطاء قوة دافعة الى جهود الأمم المتحدة في اطار الكفاح المستمر لمناهضة الفصل العنصرى لتحقيق الاستقرار والكرامة والازدهار لكل الجنوب افريقي .

ان الجهود التي تبذلها منظمنا عن طريق وسائلها المتاحة لها ، لا تأتي في الوقائع بالنتائج الايجابية المطلوبة ، فاننا لم نتوصل بعد الى نتيجة يمكن أن نعتبرها متناسبة أو مساوية للجهود التي بذلت . أو من الجائز اننا لا نبذل الجهود الضرورية .

ان الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة قد اقترحت اجراءات تضمنت عقوبات من مختلف الأنواع ضد سلطات جنوب افريقيا وقد ظهر ذلك في المناقشات التي جرت مؤخرا في مجلس الأمن ، الذى لم يبادر بالاجراءات الضرورية الكافية لمواجهة حالة على هذا القدر من الخطورة . ولكن الشكوى تزداد ضد جنوب افريقيا لعمل عدواني جديد ضد القارة الافريقية يهدف الى تدعيم وترسيخ قواعد السياسات التوسعية لنظام الفصل العنصرى .

وفي الوقت الذى كانت فيه بلدى عضوا في مجلس الأمن ، فقد أيدنا وصوتنا لصالح القرار ٤١٩ (١٩٧٧) حيث فرض لأول مرة حظر على توريد جنوب افريقيا بالسلاح . ومما يبعث على اليأس أننا بعد سنتين لم نلص بعد أى نتائج ايجابية لهذا القرار . ان جنوب افريقيا تقف أمامنا كاملة التسليح ومتحدية كعهدنا بها دائما ، وقد عبرنا حينئذ عن أملنا أن يكون هذا القرار اجراء أولي يؤدي فيما بعد الى اتخاذ قرارات أكثر فاعلية .

ومرة أخرى استمعنا في مناقشات مجلس الأمن الى المطالبة بادانة جنوب افريقيا بسبب اجراءاتها المستمرة التي لا مهرب لها ، والتي ارتبطت أخيرا بأنغولا ، والتي لم تختلف في مفزاهها ولا في نتائجها عن انتهاكات الصارخة لحقوق الانسان ، واستمرار ممارسة سياسة الفصل العنصرى والامتهان المتكرر للكرامة الانسانية التي يمارسها هذا النظام .

وحيث أن لدينا الوسائل التي وفرها لنا الميثاق ، وحيث أننا نستطيع أن نتخذ التدابير التي نص عليها الميثاق ذاته ، وحيث أن الفصل السابع من الميثاق ينص على اجراءات الزامية طلب تنفيذها المرة تلو المرة من قبل الجمعية العامة ، فماذا ننتظر بعد ذلك من أجل أن نوفر الارادة السياسية لكي نعمل ؟ هل سنظل خاضعين لنسوانع الدول الكبرى ولممارسات تشل امكانية الأمم المتحدة على العمل ؟ هل سنظل نعمل على تسهيل اضعاف صداقية الأمم المتحدة ؟ وهل سنضيف عناصر جديدة تؤدي الى الشعور بالاحباط ؟

اننا اذا ما درسنا الصحافة في جنوب افريقيا في السنوات الثلاث الماضية ، سيزداد اقتناعنا بأنه لم يتم احراز تقدم في الوضع الخاص بحقوق الانسان ، منذ عام ١٩٧٧ . وأن القهر الوحشي البربرى من قبل الدولة ما زال مستمرا وأن هناك تطورا في مسائل التعذيب ، وأن الشرطة تحسن من أسلحتها وأن السجون تستقبل مزيدا من النزلاء .

لقد وردت مؤخرا تقارير تتعلق بتفجير نووى في المنطقة . وهذا التطور في الأحداث يشير الى خطورة الموقف والى تهور هذا النظام الذى تدعمه القدرة النووية . ان النظام العنصرى يتجاهل قرارات الأمم المتحدة ، ويسخر من رأى العام العالمى ، والبلدان التى لها مصالح اقتصادية في تلك المنطقة تواصل أعمالها التى تعود عليها بأرباح طائلة في جنوب افريقيا ، وتضع مصالحها الاقتصادية فوق مصالح الشعوب التى تكافح من أجل الحفاظ على كرامتها وتمتعها الكامل بحقوق الانسان .

اننا لا نستطيع أن نحتمل تلك المحاولات التى ترمي الى منع استخدام الاجراءات المنصوص عليها في الميثاق من أجل دعم التدخل العسكرى الذى يعمل على استمرار بقاء الفصل العنصرى ، وما زلنا نرغب في الايمان بأن هذا لا يمدو أن يكون غشاوة عابرة نجمت عن مصالح عابرة تسببت في تضحيات خطيرة بالقيم الرفيعة المتمثلة في الكرامة الانسانية والحرية والأمن والسلم . اننا أيضا نرغب في أن نؤمن بأن مؤيدى الفصل العنصرى سيتحققون فورا والى الأبد من أن واجبنا جميعا هو التخفيف من معاناة شعب الجنوب الافريقى ، وأننا أعضاء المجتمع الدولي سنقابل هذا باستجابة مناسبة .

وأخيرا يجب أن نظهر تضامنا العظمى - بطريقة أو بأخرى - مع شعب جنوب افريقيا الشجاع في نضاله ضد الفصل العنصرى ، ويجب أن نرفض التدخل العسكرى الذى يدعم الفصل العنصرى ، وأن نمنع المزيد من المعاناة عن هذا الشعب ، ونضمن له مزايا الاستقرار والسلم .

وانا كان هدف الميثاق هو الحفاظ على السلم ، وان كان وجودنا في هذا المحفل - هدف أساسى ، وهو بناء وصيانة السلم ، فاننا نأمل أن نتوصل الى هذه الأهداف عن طريق المشاركة المخلصة وفقا لما ورد في الميثاق . وهذا يتطلب دون شك الاحكام عن استخدام الأساليب والممارسات التى سبق أن أشرت اليها والتي تعوق الأمم المتحدة عن القيام بعملها الضرورى والمناسب .

السيد أحمد عصمت عبد المجيد (مصر) : السيد الرئيس ، لقد مضت أكثر من ثلاثين عاما على الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذى أكد على أن العدالة والحرية والسلام فى العالم لا يتحقق الا اذا اعترفنا بكرامة الانسان وحقوقه الثابتة المتساوية . وكان من المنتظر بعد أن قطعت الحضارة الانسانية هذه القفزات الهائلة فى مختلف ميادين التقدم أن يسود العدل وتحترم حرية الفرد وكرامته بصرف النظر عن الاختلاف فى الجنس أو لون الجلد . ولكن الحقيقة القاسية هي أننا مازلنا نشهد فى الجنوب الافريقي حتى اليوم جريمة من أبشع الجرائم التي ترتكب ضد الانسان على يد أخيه الانسان ، على نحو لم يحدث له مثيل فى تاريخنا المعاصر ألا وهي جريمة الأبارتيد . لقد أعلنت الجمعية العامة عام ١٩٧٠ ادانتها للأبارتيد باعتبارها جريمة ضد الانسان وكرامته ، وأصدرت قرارات عديدة تدعو جميع الدول الأعضاء لاتخاذ الاجراءات الفعالة لقتلاع جذور هذه السياسة العنصرية الكريهة التي ينتهجها نظام بريتوريا ضد سكان جنوب افريقيا . ولكن لم تؤت هذه القرارات الآثار المرجوة منها ، حيث لم يفرض على النظام العنصرى العزلة الكاملة التي تعجل بسقوطه وتتيح للأغلبية السوداء المضطهدة نيل حريتها وحقوقها الانسانية المشروعة . ولا بد أن نعترف بأن معظم الدول قد استجابت لصوت الضمير وقطعت علاقاتها كلياً بالنظام العنصرى فى جنوب افريقيا . ولكن مما يدعو للأسف أن هذا الاجراء قد أفسده اصرار دول غربية معينة على مواصلة علاقاتها وتعاونها مع جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد يود وفدى أن يشير الى تقرير لجنة الأبارتيد الوارد بالوشيقة A/34/22/Add.1 عن أوجه التعاون المختلفة القائم بين جنوب افريقيا واسرائيل ، سواء فى المجالات الاقتصادية والعسكرية والنووية وغيرها ، بما يؤسح أبعاد هذه العلاقة .

وان الحقيقة التي لا تقبل الجدل أنه لولا استمرار هذا التعاون من جانب تلك الدول ، ما استطاعت بريتوريا أن تدعم سياسة الأبارتيد وتواصل احتلالها لناميبيا وتمتد نطاق أعمالها العدوانية ليشمل الدول الافريقية المجاورة . وليس عدوانها المتكرر على أنغولا وزامبيا ببعيد عن الأذهان .

اذا استعرضنا مجالات التعاون والمساعدات التي يتلقاها نظام الأبارتيد من تلك الدول ، لوجدنا أنه فى المجال الاقتصادى مثلاً ما زالت تلك الدول تتعاون عن طريق الشركات عبر الوطنية والبنوك وغيرها من المؤسسات مع نظام الأبارتيد ، وتدعم بذلك قدراته الاقتصادية . وانه فى الوقت

الذي أدانت فيه الجمعية العامة في قراراتها المتعاقبة التعاون الاقتصادي مع جنوب افريقيا ، ودعت في قرارها الأخير رقم ١٨٣/٣٣ حكومات الدول المعنية لقطع علاقاتها مع نظام الأبارتيد ، واتخاذ كافة الاجراءات لمنع الشركات عبر الوطنية والبنوك وغيرها من المؤسسات من التعاون معه ، اذا بنا نصد م بما ورد مؤخرا في تقرير (the Corporate Exchange, Inc.) المرفوع الى لجنة مناهضة الأبارتيد ، وأذاعته اللجنة في نشرتها رقم ٧٩/٥ الصادرة في أيار/مايو الماضي . لقد جاء في التقرير أن القروض التي حصلت عليها جنوب افريقيا خلال الفترة من سنة ١٩٧٢ الى سنة ١٩٧٨ قد بلغت ما يزيد عن ٥٠ مليار دولار لدعم نظام الأبارتيد ، وأن الجزء الأكبر من هذه القروض قدمته مؤسسات مالية من بعض دول غربية معينة . ترى كم يزيد هذا المبلغ الذي قدم لنظام عنصري ظالم ، عن مجموع ما قدمته تلك البنوك للدول الافريقية مجتمعة خلال تلك الفترة لتطوير بنائها الاقتصادي والاجتماعي ؟

وفي المجال العسكري - ورغم قرار مجلس الأمن ٤١٨ لعام ١٩٧٧ بفرض حظر السلاح - فلقد أثبتت التقارير أن ادعاء جنوب افريقيا بأنها تقوم حاليا بانتاج ٧٥ في المائة من عتادها الحربي ، ومن ثم تستطيع أن تتحمل الحظر الشامل للسلاح ضدها ، ما هو الا تضليل يرمي الى اخفاء حقيقة أنها لا زالت تعتمد الى حد كبير على الامدادات الخارجية في مجالات استراتيجية جديدة وعديدة يأتي في مقدمتها البترول والطاقة النووية . وهذه الامدادات الخارجية تحصل عليها بطبيعة الحال من تلك الدول الغربية المعنية واسرائيل .

ولقد كانت دعوتنا باستمرار ، والتي عكستها قرارات الجمعية العامة ، أن حظر السلاح عن جنوب افريقيا لا يكون كاملا وفعالا ، الا بفرض حظر كامل للبترول ووقف التعاون في المجال النووي تماما . حيث أن فرض حظر بترولي فعال هو امتداد منطقي وضروري لحظر السلاح ضدها وضرورة في الصميم لسياسة الأبارتيد .

أما التعاون في المجال النووي فكم حذرنا الدول الغربية واسرائيل من مغبة استمراره ، ورفضنا تماما حججهم الزائفة التي تقول ان هذا التعاون انما يوجه فقط للأغراض السلمية . وأكدنا أنه ليس لدينا أي وهم في أن مثل هذا التعاون انما يعني على وجه اليقين تطوير قدرات جنوب افريقيا في المجال العسكري .

وفي هذا الصدد لقد ذكر وفدى في العام الماضي من فوق هذا المنبر نفسه ما يلي :

” وهنا نسمع أيضا مزاعم هذه الدول القائلة بأن المواد النووية التي تمد بها بريتوريا موجهة فقط للأغراض السلمية ، وانها خاضعة للضمانات . ومع ذلك فهم يدركون اكثر من غيرهم أن معظم التسهيلات النووية المتاحة لجنوب افريقيا تشمل كميات من المواد الحرارية التي لا تخضع لهذه الضمانات ، كما يدركون أيضا ان جنوب افريقيا قد عمدت الى تحويل ما تحصل عليه من التكنولوجيا والمواد النووية من الخارج ، الى برنامج للتسلح النووى وانها تقوم بالاعداد لاجراء تجارب على الأسلحة النووية ” .

هذا ما ذكرته في العام الماضي ، واليوم لقد تحقق مانبهنا اليه وها قد وافتنا الأنباء مؤخرا عن قيام جنوب افريقيا باجراء تفجير نووى يوم ٢٢ أيلول / سبتمبر الماضي . واذا كان هذا النبأ قد صدمنا جميعا فانه في حقيقة الأمر لم يكن غير متوقع ، حيث أنه في رأينا نتيجة طبيعية لذلك التعاون النووى الذى أشرنا اليه وحذرنا من استمراره .

وقد يتساءل المرء عن الهدف الذى تسعى جنوب افريقيا الى تحقيقه من وراء امتلاكها للطاقة النووية . والاجابة على ذلك سهلة وواضحة ، حيث أنها مصرة على الاحتفاظ بسيطرتها العنصرية ، وان أى تهديد لهذه السيطرة سيواجه منها بتهديد مقابل ورهيب وهو التلويح باستخدام السلاح النووى . وبمعنى آخر فانها سوف تستخدم قدراتها النووية كوسيلة لتهديد افريقيا والعالم كله لقبول دولة الاباتايد . وهكذا نستطيع ادراك مدى الخطر الذى يتعرض له الجنوب الافريقي ، بل القارة الافريقية كلها والعالم أجمع ، الأمر الذى ينهى باحتمال وقوع مجزرة بشرية يروح ضحيتها الآلاف من الأبرياء الذين لا يطلبون سوى مجرد حقهم في الحياة والحرية والكرامة الانسانية .

ان النضال ضد الاباتايد لا يمكن أن ننظر اليه في محتواه الانساني فقط ، وانما يجب أن نعالجه في اطاره السياسي . ان النظام العنصرى في بريتوريا بالتعاون مع العنصريين في سالفورى ، يهدفون الى السيطرة على منطقة الجنوب الافريقي وسحق المطالب المشروعة لشعب ناميبيا وزمبابوى وجنوب افريقيا ، وبالتالي مواصلة نهجهم واستغلالهم لموارد المنطقة الطبيعية والبشرية لصالح الأقلية البيضاء . وان دعم الدول الغربية لهذه النظم في المجالات المختلفة ، انما يؤكد مخاوف الشعب الأفريقي في أن هذا الدعم يأتي في اطار مخطط يهدف الى ابقاء السيطرة الاستعمارية عن طريق

هذه النظم العنصرية، بما يحفظ المصالح الذاتية لهذه الدول من ناحية ويبقي على سيادة الرجل الأبيض في الجنوب الافريقي من ناحية اخرى .

ومن هذا المنطلق فان نظام بريتوريا يمضي في تنفيذ مخططات الفصل العنصرى التي بدأها

منذ سنوات، وذلك باعطاء الاستقلال الى العملاء فيما يسمى بالبانانتوسانات . وكانت فنندا Venda هي ثالث بانانتوسان يعلن نظام بريتوريا عن استقلاله في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، رغم رفض المجتمع الدولي وادانة مجلس الأمن لهذا الاجراء . وكلنا يعلم أن هذه الخطة الشريرة تهدف الى تجميع السكان السود الذين يشكلون ٨٠ في المائة من سكان جنوب افريقيا في عشرة بانانتوسانات تقوم على ١٥ في المائة فقط من مساحة الاقليم كله ، في مناطق فقيرة جدا في مواردها الطبيعية بينما يحظى الـ ٢٠ في المائة الباقون وهم من البيض بباقي المساحة التي تشتمل على معظم ثروات الاقليم ومراكزه الصناعية . وهذه البانانتوسانات هي بمثابة مناطق يعزل فيها السكان السود ، ومستودعات تقادم الأيدي العاملة السوداء الرخيصة التي يستغلها العنصريون البيض أبشع استغلال . وفيها أيضا يفقد الشعب الافريقي جنسيته حتى ينتهي الأمر في النهاية بالأبيض يبقى شخص أسود في الاقليم يحمل جنسية جنوب افريقيا ، وبذلك تعتبر جنوب افريقيا ملكا خالصا للرجل الأبيض فقط .

ولكي يتسنى لنظام بريتوريا استكمال تنفيذ مخططة فانه يلجأ الى أساليب القمع والمبطش ضد الشعب في آزانيا الذى يتصدى لهذا المخطط دفاعا عن كيانه وحرية وادميته .

ولقد بلغ عدد المسجونين من المناضلين المئات ، منهم نساء وأطفال دون السادسة عشرة من عمرهم وهؤلاء جميعا يتعرضون لمختلف ألوان التعذيب الوحشي . هذا فضلا عن يساقون منهم الى الاعداد رغم استتكار المجتمع الدولي كله . وان دماء الشهيدين بيكو، وسولومون مالانجو، وزملائهما من المناضلين الأحرار ما زالت تلوث يد جلادى الابرار تاييد .

ان المجتمع الدولي لابد أن يتنبه الى الوجه الآخر من المخطط الذى يسير عليه نظام الابرار تاييد حيث يهدف الى تطبيق نظام البانانتوسانات على ناميبيا أيضا ، وذلك بالعمل على منحها استقلال مزيف ، واقامة حكم عميل فيها بما يضمن استمرار سيطرته على الاقليم ودعم نظامه العنصرى .

وانا كان المجتمع الدولي قد أجمع على ادانته لسياسة الفصل العنصرى واعتبارها وصمة تلتصق

جبين البشرية الى اجيال قادمة فهل سوف نترك الامور على ما هي عليه ؟ نجتمع كل عام نكرر الادانة ونصدر قرارات في حين تواصل الأنظمة العنصرية تنفيذ مخططاتها . ألم يحن الوقت حتى تستجيب الدول الغربية الكبرى لصوت الضمير والعقل وتتخلى عن مصالحها الأنانية انقاذاً لهذا الشعب المهدد في الجنوب الافريقي الذى ينزف الدم والمزق لترتوى به عصابة الأبارتيد . هل ستظل هذه الدول وخصوصاً تلك التي لها حق الفيتو في مجلس الأمن تعرقل اتخاذ قرار من مجلس الأمن يقضي بفرض العقوبات الشاملة ضد جنوب افريقيا طبقاً للفصل السابع من الميثاق ؟ لقد أصبح تطبيق هذه العقوبات ضرورة عاجلة وملحة قبل فوات الأوان وقبل أن يصبح تأثيرها غير ذي فاعلية مثلما حدث في شأن اتخاذ قرار حظر السلاح ، ومثلما حدث أيضاً عندما رفضت الدول الغربية واسرائيل وقف تعاونها النووى مع نظام بريتوريا . ان وقوع الكارثة أصبح غير بعيد . وما لم يتم التعجيل باتخاذ الاجراء الفعال والحاسم فان هذه الكارثة ستصبح أمراً أكيداً لا محالة .

في مثل هذه الظروف ، وعلى ضوء التطورات الخطيرة الأخيرة ، فان واجبنا جميعا وأكثر من أى وقت مضى هو تكثيف دعمنا ومساعدتنا لشعب الجنوب الافريقي وحركات التحرير الوطني فيه وحشد كافة المنظمات المتخصصة وغيرها من المؤسسات الدولية على مضاعفة مساعداتها ومعوناتها المقدمة لهم حتى يشعر هذا الشعب بأن المجتمع الدولي من ورائه يشد من أزره ويدعم نضاله من أجل تحرير اراضيته وتحقيق أمانيه المشروعة في الاستقلال والحرية والكرامة والانسانية .

وان بلدى مصر رغم ماتعانيه حاليا من مصاعب اقتصادية على استعداد - وكما كانت دائما - لتقديم كافة المساعدات والعون لشعب المنطقة وسوف تواصل تأييدها لنضاله بكل ما تستطيع من امكانيات مادية ومعنوية حتى يتحقق له النصر .

وفي الختام يود وفدى أن يعرب عن تقديره الشديد وتهنئته الحارة للجنة مناهضة الأبارتايد على الدور النبيل ، والجهد المشكور الذى تقوم به ، واننا لعللى يقين من أنها ستواصل رسالتها بنفس الجهد والدأينا ميكية في ظل رئاسة ابن نيجيريا ، بل ابن افريقيا ، السفير كلارك .

السيد كلستيل (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : عند ما خاطبت الجمعية العامة حول

نفس المسألة في العام الماضي أعربت عن أمل حكومة النمسا بأن تغتتم الحكومة الجديدة في جنوب افريقيا - والتي كانت قد تقلدت السلطة في ذلك الوقت - أن تغتتم الفرصة لكي تخرج بهذا البلد ، الذى تحوطه المشاكل ، من الأزمة الحالية . واليوم نذكر بالأسف وخيبة الأمل بأن هذه الآمال لم تتحقق ، بل على النقيض من ذلك فان الموقف الناجم عن سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي ككل قد أصبح أكثر خطورة مما قبل . ان التوترات داخل وخارج هذا البلد قد ازدادت بشكل كبير وان الأخطار التي تتطوى عليها عملية تثبيت هذا الوضع قد بلغت مرحلة خطيرة . ومازلنا نشهد موجات القمع ضد من يطالبون بحقوق الانسان والحريات الأساسية معارضين بذلك سياسة الحكومة . ان عمليات النقل بالقوة والطرد والرقابة المتزايدة على السكان من جانب البوليس تضيف الى قمع قطاعات أكبر من المجتمع في جنوب افريقيا وتزيد من عدد الافراد في كل المجموعات العرقية ، المقتنعين بظلم واجحاف نظام الفصل العنصرى والذين يعبرون عن قلقهم ازا^٩ هذا الموقف في جنوب افريقيا ذاتها .

وعلى الرغم من الاصلاحات الطفيفة التي حدثت فان المفهوم الاساسي للنظام اللانسانسي للفصل العنصرى ، القائم على تفوق الاقلية ، قد ظل دون تغيير .

اننا نذكر جميعا الأوجه العديدة لهذا النظام وزواياه السياسية والاقتصادية وما يخص منها حقوق الانسان . اننا نأسف لها وقد ناقشناها في هذا المحفل على مدى سنوات عديدة . والواقع انه ينبغي لنا أن نعي الخطر الكامن في الافراط من تكرار هذه المناقشات ، وعجزنا عن التقدم بمساعيها الجماعية بالرغم من أن المجتمع الدولي يتحدث بصوت اجماعي تقريبا بشأن القضايا الأساسية المتعلقة بهذه المناقشة . ويكفينا اذن أن نكرر مرة أخرى ان النمسا تعتبر نظام الفصل العنصرى انتهاكا بالغا لحقوق الانسان الأساسية وانتهاكا لكافة مفاهيم الحرية الشخصية والحق في الاحترام والكرامة ، وهذا لا يوفر الأساس لمجتمع قادر على البقاء . وعلاوة على ذلك فقد كان عقبة في سبيل محاولات المجتمع الدولي لاقامة تغيير سلمي في ناميبيا وروديسيا الجنوبية وهو يشجع باستمرار عدم الاستقرار في الموقف السياسي في الجنوب افريقي . واذنا ما كتب الفشل في النهاية لكافة هذه المساعي فان خطر نشوب حرب عنصرية في الجنوب افريقي يبدو أدنى مما كان عليه في أى وقت مضى . وحتى الآن فان كل الجهود المتجهة نحو الاقتناع واستخدام الحجج المنطقية قد فشلت في تحقيق تغييرات سلمية في جنوب افريقيا . وفي الوقت الحالي فان جنوب افريقيا ، لازالت مقتنعة بالافتراض الخادع بأنه لن تتخذ أى اجراءات ضد ها وتثق في أن البلدان الغربية ستواصل تأييد ها لجنوب افريقيا . ومع ذلك فان جنوب افريقيا سيكون عليها أن تقبل الحقيقة بأن استقرار المنطقة ككل ومستقبل الأجيال المقبلة في هذه القارة سوف تثبت في النهاية أنها اعتبارات هامة . واليوم يبدو أن التغيير السلمي في جنوب افريقيا سوف يتأتى فقط كنتيجة لضغط سلمي على حكومة جنوب افريقيا . ان الحظر الالزامي على الأسلحة بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤١٨ انما يمثل خطوة هامة في هذا الاتجاه . ولا بد من أن يستكمل هذا بتدابير أخرى ذات مغزى كما هو مبين في الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والتي من شأنها احداث تغيير في سياسة جنوب افريقيا . ولهذا السبب فان النمسا قد أيدت قرار الجمعية العامة ٣٣ / ١٨٣ (سين) الصادر في العام الماضي بوقف الاستثمارات الأجنبية وتقديم القروض المالية لجنوب افريقيا .

ان المجتمع الدولي في الأسابيع الماضية قد أزعجه التطور في القدرة النووية لجنوب افريقيا . وهذا من شأنه ، بكل تأكيد ، أن يضيف بعدا خطيرا جدا لسياسة الفصل العنصرى ، وسوف تكون له نتائج خطيرة بالنسبة للأمن الاقليمي والدولي . ان بلدى قد أيد باستمرار ، في اطار الأمم المتحدة ، تلك الجهود التي ترمي الى ضمان التزام جنوب افريقيا باتفاقية عدم الانتشار . وحتى تصبح افريقيا منطقة خالية من السلاح النووى .

وفي الختام اسمحوا لي باختصار أن أمتدح اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى في ظل القيادة الرشيدة للسفير " كلارك " لجهودها التي لا تكل في النضال ضد الفصل العنصرى وللطريقة الأمينة التي عالجت بها اللجنة هذا العمل الكبير . وقد لعبت اللجنة الخاصة دورا كبيرا في تكثيف الجهود الدولية في النضال ضد الفصل العنصرى وفي تقديم التعاطف والتضامن للمناهضين لنظام الفصل العنصرى . وهذا دليل على أن الأمم المتحدة تستمر في لعب دور محورى في جهودنا المشتركة من أجل تحقيق تغيير سريع وسلمي من خلال زيادة الضغط اللازم فرضه على النظام العنصرى في جنوب افريقيا ودعم القوى اللازمة لاهدات هذا التغيير .

ان الصحفي " دونالد وودز " من جنوب افريقيا ، وهو نفسه من ضحايا الفصل العنصرى قد ذكر في مقال نشر في " فورين أفيرز " :

" ان ما يقوله الغرب في الواقع لبريتوريا وما تقوله افريقيا لبريتوريا وما تقوله معظم جنوب افريقيا لبريتوريا هو : تكلموا مع شعبكم . تفاوضوا مع القادة الحقيقيين الذين تتم اختيارهم بواسطة السود في البلاد . قرروا مستقبلكم عن طريق التفاوض السلمي مع أغلبيتكم السود " . فاذا ما بدأتم في عمل هذا وتوقفتم عن سجنهم وابعادهم واحتجازهم وقتلهم فلن يكون هناك أى كلام عن عقاب أو نهذ أو ضغط " .

ومازال هناك متسع من الوقت أمام حكومة جنوب افريقيا كي تبدأ في سلوك الطريق المؤدى الى مجتمع متكامل ومتعدد الأعجناس ، ومفتوح وعصرى ويحظى باحترام المجتمع الدولي .

السيد عبد الله (ترينيداد وتوباغو) (الكلمة بالانكليزية) : ان ترينيداد وتوباغو

تعتبر اهانة لعضويتها في هذه المنظمة ان تقف على هذه المنصة مرة اخرى لكي تؤكد بغضها لسياسات الفصل العنصرى واساليب النظام العنصرى في جنوب افريقيا . انها اهانة يجب ان يشعر بها جميع اعضاء هذه الجمعية ، لان كل واحد منا قد ادان من فوق هذا المنبر الفصل العنصرى واطن عزمه على القضاء عليه . ومع ذلك ، ها نحن هنا اليوم بعد ثلاثة عقود ، ما زلنا نبحث الاجراءات التي يمكن ان تحقق القضاء على هذا النظام المهين غير الانساني المتميز العنصرى والسيطرة العنصرية ، من عميدة دعاته جنوب افريقيا .

وهناك اولئك الذين سموا الى ان يفتقدونا بالحاجة الى الابقاء على الاتصالات من جميع الانواع مع نظام بريتوريا كوسيلة لاجداث التغيير في موقف الاغلبية العريضة المقهورة من الشعب الاسود . ان هؤلاء المؤيدين والذين يبررون سياسة جنوب افريقيا قد اوضحوا الاجراءات التي اعلنت عنها مؤخرا جنوب افريقيا ، مثل منح حقوق نقابية محدودة للسود ، والتخفيف من القوانين لكي تسمح بحضور مشاهد مشتركة في الالعاب الرياضية ، وذلك في محاولة لاقناعنا بجدوى جهودهم . ان وفد بلادي غير مقتنع بهذه المزاعم ، وعلى أية حال فانه يعتبر ان هذه التغييرات هي مجرد اعمال زخرفة تهدف الى التخفيف من الضغط العالمي لتحقيق عزلة نظام بريتوريا التي يشعر بها هذا النظام بطريقة متزايدة ، والاقبال من سخط الرأي العام العالمي على السياسات العنصرية .

ان استمرار قسوة نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، نستطيع ان نلمسها حينما نبحث معاناة الاطفال تحت نظام الفصل العنصرى ، في السنة الدولية للطفل . ان " الحلقة الدراسية الدولية بشأن معاناة الاطفال تحت نظام الفصل العنصرى " التي عقدت في مقر اليونسكو في باريس في هذا العام ، قد وجدت ان الاطفال السود في جنوب افريقيا محرومون من المساواة في فرص التعليم ، ويعيشون في ظروف من الفقر المدقع ، ويموتون جوعا نتيجة لارتفاع نسبة الوفيات بينهم ، ويعزلون عن أسرهم ويحرمون من الحياة الأسرية ، ويعرضون للمحجز مدة طويلة والمسجن والتعذيب والضرب بالنار بطريقة عشوائية بسبب مقاصد غير المسلحة . ان هذه هي حقائق الموقف اليوم التي تطلب الفروث من اليأس والاحباط للذين يعتصرون قلوب وعقول الاطفال السود وآبائهم في جنوب افريقيا ، ولن ينمحي ذلك حتى يقوم مجتمع انساني قائم على الكرامة وقيمة الانسان .

ان حقيقة الموقف نستطيع ان نلمسها ايضا من استمرار تنفيذ نظام سياسة المستوطنات ، وآخر مظاهره ما سمي بمنح الاستقلال لفندا . ان اقامة هذا البانتوستان ، تؤكد عدم نظام بريتوريا على اعادة دعم وازكا* الخلافات العرقية والقبلية كوسيلة للسيطرة على الاغلبية السوداء* من السكان ، ولا تفعل شيئا لمعالجة تخصيص ٨٧ في المائة من الاراضي بطريقة ظالمة للأقلية البيضاء* . وبالإضافة الى ذلك ، ركجز* من سياسة البانتوستانات فقد انشئ المزيد من معسكرات اعادة التوطين الريفية فيما سمي بالعمالة الزائدة التي نقلت بالقوة من مناطق حضرية ، وتعيش الآن عيشة غير مستقرة . وهذه المناطق تتكون من اراض صخرية غير ملائمة للزراعة وتفتقر الى الخدمات الاساسية مثل المياه النظيفة ووسائل النقل . ومن ثم فلا عجب ان يسود سوء التغذية وخاصة بين الاطفال مما يؤدي في معظم الحالات الى حدوث وفيات بينهم .

هذا هو الواقع الذي تواجهه الاغلبية السوداء* من السكان حيث يقوم النظام العنصري في جنوب افريقيا بمواصلة سياسة حرمانهم من المشاركة السياسية في البلد الذي ينتمون اليه ، ويحرمهم من التمتع بأية ثروة في البلد شاركوا في تحقيقها ولا يزالون يسهمون فيها الى حد كبير . ان حكومة بلادى قد رفضت مرارا وتكرارا وأدانت نظام البانتوستانات الذي يقوم به نظام الفصل العنصري ، وتؤيد بالكامل قرار هذه الجمعية بعدم الاعتراف بأى من هذه الكيانات بما في ذلك آخرها ، فندا .

ورغم الاعتراضات المتكررة من جانب البلدان غير المنحازة والبلدان الاخرى التي تعتقد نفس السياسات ، ورغم جهود المنظمات غير الحكومية في جميع انحاء العالم ، ورغم جهود الكنائس والنقابات العمالية ، فان نظام الفصل العنصري لا يزال قادرا على تحدى ارادة المجتمع الدولي ، وعلى مواصلة سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري البغيضة . ان هذه المفترسة من جانب النظام العنصري وتحديه للمقرارات العديدة للجمعية العامة والمجلس الأمن فيما يتعلق بتصفية هذا النظام البغيض ، هي نتيجة مباشرة للتأييد والمعاونة اللتين يلقيهما من عدة دول غربية وغيرها في الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية . انه تعاون صريح قائم على التحدى من جانب تلك البلدان ، حيث تقوم مؤسساتها عبر الوطنية وبعض الافراد فيها بتشجيع جنوب افريقيا على مواصلة سياساتها الاجرامية العنصرية القائمة على القمع والعدوان . ان كلا من هذه البلدان ، وكلا من هذه الشركات او الافراد الذين يتعاونون مع جنوب افريقيا ، متواطئ* طبقا للقانون الدولي في ارتكاب

جريمة الفصل العنصرى ، ذلك القانون الذى وضع في ١٩٧٣ بموجب الاتفاقية الدولية بشأن قمع وعقاب جريمة الفصل العنصرى . وفي هذا الصدد ، فإنه يسعدني ان اقول ان حكومة بلادى التزاما منها بالقضاء على السياسات العنصرية ، قد صدقت مؤخرا على هذه الاتفاقية . ان حكومة بلادى تنضم الى حكومات اخرى في مناشدة جميع الدول ان توقع وان تصادق على هذه الاتفاقية ، حتى يكون في ذلك اسهام كبير في عملية اقتلاع نظام العنصرية غير الانساني المهيمن ، والقضاء على نظام التمييز العنصرى .

ومنذ ايام قليلة مضت ، فان القوات المسلحة لجنوب افريقيا شنت هجوما على دولة انفولا المجاورة ، وان حكومة بلادى لتدين هذه الحلقة الاخيرة من الغزوات المسلحة المدبرة ضد انفولا . ومن دواعي أسف وفد بلادى انه رغم الدليل الواضح على العدوان من قبل جنوب افريقيا ، الذى شن من اقليم ناميبيا الدولي ضد جمهورية انفولا الشعبية ، انتهاكا لسيادتها ولمجالها الجوى ، ولوحدية وسلامة اراضي ذلك البلد ، فان البلدان الغربية في مجلس الأمن لم تتمكن من ان تشارك في قرار المجلس الذى ادان هذا العمل العدواني ضد جمهورية انفولا الشعبية . ان عدم تأييد هذا القرار سوف تعتبره جنوب افريقيا - دون شك - دليلا آخر على تأييد الدبلوماسية والسياسة لها ، وبذلك سوف تسمح تلك البلدان باستمرار نظام الفصل العنصرى وباستمرار انشطته الارهابية ضد الشعوب المحبة للسلام والحرية في الجنوب الافريقي .

ان غطرت جنوب افريقيا العسكرية وعدم استجابتها للمطالب المشروعة لاجداث تغيير ، ينبعان من دور المؤسسات الأجنبية عبر الوطنية والتي مؤلت المؤسسة العسكرية والصناعية في جنوب افريقيا . وتفخر جنوب افريقيا بأنه نتيجة لتطوير الهياكل الصناعية الأساسية فيها ، فانها تستطيع ان تتتج حوالي ٧٥ في المائة من احتياجاتها العسكرية محليا ، هذا بالاضافة الى بعض المواد والمعدات المستوردة من الخارج . ورغم ما سبق ، فان نسبة ال ٢٥ في المائة المتبقية ولو أنها صغيرة في حد ذاتها الا أنها تمثل عنصرا ذات نوعية عالية لأنها تتضمن أجهزة ومعدات عسكرية لا تستطيع تصنيعها . ولهذا السبب ، فان جهود المجتمع الدولي لدعم وتقوية حظر السلاح الدولي الالزامي ضد جنوب افريقيا يجب أن تركز على هذه الناحية من انتاج الأسلحة محليا في جنوب افريقيا . وبالإضافة الى ذلك ، هناك حاجة الى مزيد من التدابير لوقف تدفق الأسلحة والمواد المتصلة بها الى النظام العنصرى ، عن طريق تواطؤ بعض الحكومات الغربية .

ولكن المؤسسة العسكرية والصناعية المعقدة في جنوب افريقيا لا تستطيع أن تكفل استمرار بقاء نظام الفصل العنصرى دون المساعدة المباشرة من جانب مجتمع المصارف الدولية ، ولا تستطيع العمل دون عنصر الطاقة الحيوى . ولقد أوضحت دراسة أجريت بناء على طلب اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، استمرار التعاون الاقتصادى مع جنوب افريقيا عن طريق مؤسسات مصرفية ومالية في غرب أوروبا وفي أمريكا الشمالية . وفي فترة سبع سنوات ، من عام ١٩٧٢ الى ١٩٧٨ ، تمكنت جنوب افريقيا من أن تحصل من الأسواق الرأسمالية العالمية على قروض وتسهيلات ائتمانية بلغت في مجملتها ٤٠ بليون دولار . ان تدفق رأس المال ، أمر حيوى بالنسبة لعمل نظام الفصل العنصرى وبقيائه ، ومن الضرورى أن يتوقف هذا التدفق . ومن دواعي أسف وفد بلادى الشديد ، ان المؤسسات المالية الرئيسية في جمهورية المانيا الاتحادية وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفي المملكة المتحدة وفي فرنسا وفي سويسرا ، تدعم نظام الفصل العنصرى وتشاركه في أعمال قمع حقوق الانسان في ذلك البلد . ويدل التورط الاقتصادى لهذه البلدان على تجاهل لرفاهية الشعب المقهور في جنوب افريقيا . ولذلك ، فان وفد بلادى يحث الجمعية العامة على أن تدعو مرة أخرى جميع الدول دون استثناء الى أن توقف تقديم القروض والمنح لجنوب افريقيا عن طريق المصارف لكي تضمن عدم تقديم قروض بوسائل سرية ، ومن الضرورى اتخاذ التدابير ووضع اللوائح التي تجبر المؤسسات على أن تقدم تقارير طنية عن معاملاتها المالية مع نظام الفصل العنصرى القائم على العنصرية .

وبالمثل ، فان النفط وبصفة خاصة تصدير البترول ، له أهمية استراتيجية للمؤسسة العسكرية الصناعية في جنوب افريقيا ، فهي تحتاج يوميا الى استهلاك ٤٠٠ ألف برميل من النفط الخام و ١٥ ألف برميل من المنتجات النفطية المكررة . ولذلك ، فان وفد بلادى يرحب بقرار جمهورية ايران الاسلامية بوقف جميع شحنات البترول الى نظام الفصل العنصرى . كما أنه قد لاحظ الاجراء الذى اتخذته حكومة نيجيريا فيما يتعلق بشاحنات النفط التي كانت تتعامل مع جنوب افريقيا . لقد أسفرت هذه الاجراءات عن موقف جديد نوعيا في الجنوب الافريقي ، دفع نظام الفصل العنصرى الى اتخاذ تدابير أخرى للحد من نشر المعلومات المتعلقة بصناعة النفط في جنوب افريقيا . وفي ضوء هذه التطورات ، وكذلك في ضوء حقيقة أنه ليست هناك من الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبك) من يبيع النفط علانية لجنوب افريقيا ، فانه من الملائم للمجتمع الدولي أن يكتف من جهود الرامية الى فرض حظر كامل على البترول الى جنوب افريقيا لأنها تواصل الحصول على احتياجاتها من البترول اما مباشرة من صغار المنتجين له واما من السوق الحرة . ولذلك ، فاننا نحث الجمعية العامة في هذا الصدد على أن تدعو منتجي النفط ومصدريه الى تضمين العقود فقرات تحظر بيع البترول الى جنوب افريقيا بطريق مباشر أو غير مباشر .

ودون الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة ودون تدفق رأس المال العام والخاص ودون النفط ، لما تمكن نظام الفصل العنصرى من الابقاء على مجتمعه القائم على العنصرية . وقد دعا وفد بلادى مرارا وتكرارا ، مجلس الأمن الى اتخاذ مزيد من التدابير ، في اطار الفصل السابع من الميثاق ، ضد جنوب افريقيا لجبارها على تصفية نظام الفصل العنصرى وتمكين شعب جنوب افريقيا من أن يتمتع بحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الطبقة أو العقيدة . وفي هذا الصدد ، فاننا نؤيد تماما المؤتمر المقترح عقده في ١٩٨٠ تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، لتعبئة الرأي العام العالمي تأييدا للتطبيق الفعال للعقوبات الاقتصادية وغيرها ضد جنوب افريقيا .

وفي الختام ، يؤكد وفد بلادى من جديد تأييده الراسخ لشعب جنوب افريقيا وحركات تحريره الوطنية في كفاحها لتحرير بلدها من القمع العنصرى ، واقامة مجتمع عادل يتيح الفرص المتكافئة للجميع . وسنواصل

التضامن مع شعوب الجنوب الافريقي ، وتقديم المساعدة الأدبية والمادية لها في معركتها الشجاعة ضد قوى القمع والقهر .

السيد تشان (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : انه ان تجد الجمعية العامة نفسها مضطرة ، مرة أخرى ، في الواقع لدراسة سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، بعد هذه السنوات الطويلة التي نوقشت فيها هذه المسألة في محفلنا هذا وفسي محافل أخرى ، فان ذلك يوضح أهمية هذا الموضوع بالنسبة الى كرامة الانسان ، وكذلك بالنسبة الى الأمن والسلم الدوليين .

واليوم ، فان جميع الشعوب المحبة للسلام والعدل والاستقلال في العالم تتابع بقلق بالغ تطور الوضع الحالي في الجنوب الافريقي ، وتتساءل عن نتيجة النضال الذى تخوضه الشعوب البطلة في تلك المنطقة ، والتي يدعمها المجتمع الدولي والتي تعارض النظام العنصرى في سالزبورى وبريتوريا . ومن الواضح للجميع أنه لا شعوب جنوب افريقيا أو زمبابوى أو ناميبيا التي تكافح ببسالة من أجل الحصول على استقلالها وحريتها وكرامتها ، ولا الشعوب الأخرى المحبة للسلم يمكن أن تقبل أن تستمر هذه السيطرة العنصرية والاستعمارية في الجنوب الافريقي . ان هؤلاء وأولئك يفهمون تماما خطر هذا الوضع المتفجر الذى يمكن ألا تكون له رجعة بالنسبة الى أمن المنطقة وسلامها اذا ما تركنا الموقف يتدهور أكثر من ذلك . وان الاعلان الأخير عن تفجير نووى من جانب جنوب افريقيا ، اذا ما تأكد ، سوف تكون له أهمية تاريخية ان أنه سيكون ضارا بالأمن والسلم الدوليين . وفي هذه الحالة ، فان الأنظمة العنصرية في الجنوب الافريقي سوف تتحمل المسؤولية أمام التاريخ .

ومنذ عقود طويلة فان شعوب الجنوب الافريقي ، وخاصة شعب جنوب افريقيا ، تكافح باستمرار من أجل الحصول على حقها في الحياة الحرة المستقلة على غرار الشعوب الاخرى في العالم ولا سيما في افريقيا . ورغم المصاعب التي تلازم الكفاح من أجل التحرر الوطني ، فان هذا الكفاح مازال يتطور ويتزايد على مدى السنين . ان النجاحات التي تحققت سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الدولي تشهد على ذلك . ان هذه النجاحات الهامة التي نهضت أنفسنا عليها مرجعها إلى التضحيات العديدة التي بذلتها هذه الشعوب والدعم والمعونات التي منحتها لها الشعوب المحبة للعدالة والسلام في العالم .

ولكن أمام هذا التصاعد في الكفاح في حرب التحرر الوطني ، فان نظم الفصل العنصرية في بريتوريا وسالزبورى تلجأ الى جميع المناورات والاجراءات العنصرية ، بهدف الاستمرار في السيطرة وتحطيم المقاومة الشعبية . وككل نظام استعماري ، فانها لم تتردد عن ذبح السكان الأبرياء وقتل الوطنيين الذين تم اعتقالهم بالآلاف . ومن الواضح أن تلك النظم سوف تستمر في ذلك الى أن تواجه نهايتها البشعة .

وفي نفس الوقت ، فانها تلجأ الى المناورات الخبيثة التي تستهدف التفريق من أجل السيادة والتحكم وذلك عن طريق سياسة البانتوستانات الداخلية والمستوطنات المحلية . وبالنسبة لدول الخط الأول ، فقد كثفت هذه النظم عدوانها عليها بصف ، وبهدف واضح وهو تهديد ها وهدم اقتصادها وبالتالي الإضعاف من المعونات التي تقدمها الى الكفاح العادل لشعوب الجنوب الافريقي . ولكن على العكس من ذلك ، فان اجراءات القمع والبطش هذه قد أدت الى دعم كفاح شعوب الجنوب الافريقي وتصميم دول الخط الأول على تأييد كفاح شعوب زمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا .

ان هذا الوضع قد أدى بنظامي بريتوريا وسالزبورى الى طريق مسدود تماما ، ولكن يجب أن نبرز هنا الصلف الذي يقوم به هذان النظامان العنصريان في تحدى واحتقار قرارات الامم المتحدة والرأى العام العالمي ، وهذا يوضح ارادة بريتوريا وسالزبورى في الاستمرار بأى ثمن في سياستهما الاجرامية للسيطرة والاستغلال الاستعماري في الجنوب الافريقي . وأمام هذا الوضع ، فان الامم المتحدة عليها أن تتخذ التدابير الواجبة حتى يحترم هذان النظامان رغبة المجتمع الدولي ويتخليان عن سياسة الفصل العنصرى والسيطرة الاستعمارية . لقد آن الأوان أن نطبق عليهما

العقوبات التي وردت في الباب السابع من الميثاق ، كما أن المجتمع الدولي عليه أن يدعم وأن يطور من دعمه للكفاح السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري الذي تقوم به شعوب الجنوب الافريقي . ان شعب وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، قد أيدا دائما الكفاح العادل لشعوب الجنوب الافريقي وتابعها بلعجاب وتعاطف التطور المنتصر لهذا الكفاح ، وأدانا وشجبا دائما جريمة الفصل العنصري على انها جريمة ضد الانسانية . وفي مجال كفاح شعوب الجنوب الافريقي ، فاننا نعيد تأكيد تضامننا معها وتأييدنا لها ، ونود أن نعرب عن اعتقادنا بأنه تحت قيادة الجبهة الوطنية في زمبابوي ومنظمة شعب جنوب غرب افريقيا وحركته التحررية في جنوب افريقيا ، فان شعوب زمبابوي وناميبيا وجنوب افريقيا سوف تحقق كل ما تتطلع اليه من حرية واستقلال . وفي نفس الوقت ، فاننا نعيد تأكيد تضامننا مع دول الخط الأول ونددين الاعتداءات البشعة من جانب نظامي بريتوريا وسالزبورى . واخيرا ، فان كمبوتشيا الديمقراطية تؤيد تماما النتائج والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وتهنئتها وتهنئ رئيسها على الجهود المبذولة وعلى النتائج الكبيرة التي توصلت اليها خاصة في حملة تعبئة الرأي العام العالمي ضد الفصل العنصري .

السيد سوونديو (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : من المؤسف انه يتعين علينا

مرة اخرى أن نتناول مشكلة شغلتنا لمدة طويلة . ان نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا الذي يمثل جانبها من جوانب الظلم العنصري في تلك المنطقة ، لم يتم القضاء عليه بعد . ان جهود المجتمع الدولي في العام الماضي ، لازالة الفصل العنصري قد أحرزت القليل من النجاح ولكنها لا تزال بعيدة عن هدفنا النهائي . اننا لا نفتقر الى العزيمة ، وعلى ذلك فانني على ثقة تامة من أننا سوف نستمر في نضالنا .

وبالنيابة عن وفد بلادي ، أود أن أثني على جهود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التي تحت القيادة القادرة للسفير كلارك من نيجيريا ، أصدرت تقريراً واضح لنا بجلاء المشاكل التي تواجهنا في جهودنا والنشاطات التي ينبغي أن نقوم بها لازالة الفصل العنصري . وأود ايضاً أن أثني على اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية ، والتي تحت القيادة القادرة للسفير سباستيان شال من تنزانيا قد تمكنت من تحقيق تقدم ملموس في اعداد مشروع الاتفاقية . واخيرا اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري لمركز

مناهضة الفصل العنصري الذي تحت رئاسة السيد أنوغا ريدي ، قدم خدماته لجهودنا في مكافحة الفصل العنصري .

ان وفد بلادي يسعده أن يرى ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، استجابة منها لقرار الجمعية العامة قد قامت بحملة لتعبئة الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري ، وان وفدي ليسعده على وجه الخصوص أن يلحظ الجهود العظمى للجنة في تعبئة وسائل الاعلام الى جانب هذا الكفاح . ان هذا هدف مناسب ، طالما أننا نرغب في تحقيق التغيير اللازم في النفوس حتى يكون هناك رأى عام عالمي خصب يستند اليه هذا الكفاح . ان هذا الكفاح مع ذلك يجب أن يحصل على الدعم من جانب جميع الدول ، وان وفدي يدعو الى أن كل دعم مناسب من المجتمع الدولي يجب أن يكون جاهزا على الفور . وعلى وجه الخصوص فإننا نناشد جميع الدول التي تتعامل مع جنوب افريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها ، أن تلتزم بالاحساس السائد في ضمير الإنسانية . وأن تمثل تماما لجميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة والتي تهدف الى ازالة الفصل العنصري . وعلاوة على ذلك ، فانه من المهم أن توحيد القوى الداخلية جهودها في كفاحها ضد الفصل العنصري بحيث يمكن أن تتحقق الفائدة للجميع وأن يقترب يوم تحقيق الحرية .

ووفد بلادى ، كعضو في اللجنة الخاصة يتعهد بالاستمرار في بذل جهوده لتأييد شعب جنوب افريقيا في كفاحه المشروع ضد الفصل العنصرى ، وسوف يقدم دعمه لجهود التعبئة الدولية التي تبذلها اللجنة . وكنتيجة لذلك ، فان حكومة بلادى تؤيد السياسة العامة لعزل نظام بريتوريا حيث ان هذه هي السياسة التي يمكن عن طريقها ازالة نظام الفصل العنصرى .

لقد اتبعت حكومة اندونيسيا بصورة فعالة سياسة تستهدف عزل وتجنب كافة العلاقات مع جنوب افريقيا ، ورفض الاشتراك في الأحداث الرياضية ومسابقات الجمال التي تمثل فيها جنوب افريقيا . وترفض حكومة اندونيسيا أيضا ان تصدر تأشيرات تسمح بدخول أى شخص يحمل جواز سفر من جنوب افريقيا . وآخر مثل على هذا رفضنا منح تأشيرتي دخول لاثنتين من حاملي جوازات سفر من جنوب افريقيا اللذين أبديا رغبتيهما في حضور جلسة مجلس الاتحاد الدولي للبلاد منتون الذى عقد في جاكارتا منذ شهر قليلة .

تؤيد حكومة بلادى أيضا كل العقوبات الدولية وتناشد كل البلاد الأخرى ان تمتثل لها . وفي هذا المجال ، اننا نناشد مجلس الأمن بأن يبحث الموقف في جنوب افريقيا دون أى تأخير بغية فرض عقوبات الزامية ضد نظام الفصل العنصرى بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وفي الكفاح ضد الفصل العنصرى ، فانه من المهم أن يدعم صندوق الأمم المتحدة الاستعماني لجنوب افريقيا الى أقصى حد ، حتى يتمكن من استكمال عمله الهام . واننا نناشد المجتمع الدولي بأن يزيد من مساهمته لهذا الصندوق ، وكذلك برنامج الأمم المتحدة للتدريب لجنوب افريقيا بحيث يمكن لكليهما أن يستمر في العمل المفيد الذى يقومون به . دعوني أنتهز هذه الفرصة كي أؤكد من جديد دعم بلادى المستمر لهذين البرنامجين وأود أن أشيد بهما للخدمات الجليلة التي قدماها وسوف يقدمانها لشعب جنوب افريقيا .

ان الكفاح ضد الفصل العنصرى هو أحد التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي فسي الجنوب افريقي . ان انه ينبغي انهاء الوجود غير المشروع لبريتوريا في ناميبيا وانهاء الحكومة غير المشروعة لزيمبابوى حتى يمكن ان يتمتع شعب هذين البلدين بحريته واستقلاله . وانا لم نقم بجهود متضافرة لازالة هذه المشاكل ، فان المنطقة سوف تصبح مرتعا لتفاقم النزاع ، بل وسيتصاعد الموقف حتى يمتد الى الحلبة الدولية . ولذلك فان تعبئة الجهود الدولية ضد الفصل العنصرى ينبغي أن تمضي جنبا الى جنب مع جهودنا لتأييد الأهداف المشروعة لشعب ناميبيا وزيمبابوى .

وفي الختام ، أود أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن تقدير وفد بلادى للجهاد والتضحيات التي تقوم بها دول خط المواجهة نيابة عن الشعوب المقهورة في الجنوب الافريقي . ورغم الخسارة الاقتصادية وأعمال العدوان من قبل جنوب افريقيا ، فان هذه الدول مازالت تواصل تقديم التضحيات حتى يمكن لشعب الجنوب الافريقي ان يحقق استقلاله وحريته . ينبغي على جهود المجتمع الدولي بالنيابة عن شعب الجنوب الافريقي أن تأخذ في اعتبارها أيضا احتياجات بلدان خط المواجهة الأول .

السيد نيسيبوري (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : ان هذه المنظمة العالمية منذ

انشائها اضطرت باستمرار الى مواجهة سياسة جنوب افريقيا العنصرية المتمثلة في الفصل العنصري . وانا ما سمحت لي أن اتحدث بطريقة شخصية ، فاني اذكرانه في ١٩٥٦ ، السنة التي قبلت فيها اليابان كعضو في الأمم المتحدة ، قمت كأصغر أعضاء الوفد الأول لليابان للجمعية العامة للأمم المتحدة باعداد مشروع كلمة وفد بلادى في المداولات بشأن ما أشير اليه في ذلك الوقت على انه "مسألة النزاع العنصري في اتحاد جنوب افريقيا . . . " وفي ١٩٧٩ نجد أنفسنا مازال نشترك في مناقشة نفس المشكلة والتي يشار اليها الآن باعتبارها سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . ونحن نشعر بالأسف والسخط العميقين لأنه بعد هذه السنوات الطويلة الصعبة من الكفاح ، فان شعب جنوب افريقيا مايزال يرزح تحت نير التمييز العنصري .

ان سياسات جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري تنتهك المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، ألا وهي احترام حقوق الانسان وتوفير الحريات الحقيقية للجميع دون ما تمييز على أساس العنصر . ان سياسات الفصل العنصري ليست الا انتهاج مؤسسي لسياسة التمييز العنصري . ان شعب وحكومة اليابان قد أدانا دوما مثل هذه الأساليب ، ويصران باستمرار على ضرورة القضاء عليه قضا نهائيا .

ان وفد بلادى يدرك تماما المشاعر السائدة في بعض الدوائر بأن استمرار القرارات المتوالية التي وافقت عليها الجمعية لم تأت بنتائج أو أحداث تغييرات في حياة الأغلبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا . ونعتقد ان مداولاتنا كانت فعالة في ايقاظ الرأي العام العالمي ، ورغم انه كان بطيئا من وجهة نظر الشعب المعني مباشرة ، الا انه مما لا شك فيه انه تم احراز بعض التقدم . ونحن واثقون من انه اذا داوم المجتمع الدولي في بذل جهوده الواعية وزاد منها فان الضغط الذي يمارسه

الرأى العام العالمي سوف يؤدي في النهاية الى القضاء على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .
لذلك فان وفد بلادى يحث باستمرار على تجنب العنف كوسيلة لتحقيق أهدافنا . من الضرورى أن
نواصل ممارسة أقصى ضغط ممكن على حكومة جنوب افريقيا عن طريق تأييدنا الموحد للتحركات السلمية
والتقدمية في جنوب افريقيا .

ان الهدف النهائي للجهود المشتركة للمجتمع الدولي يجب ان يكون حث حكومة جنوب افريقيا
على التخلي عن سياسة الفصل العنصرى . وحكومة بلادى من ناحيتها تقوم باخلاص بالتزاماتها لتحقيق
هذا الهدف . فليس لليابان علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا كما انها لا تعترف بما يسمى باستقلال
الترانسكاى ، بويتسوانا وفندا . واليابان من ناحية المبدأ لا تمنح تأشيرات لدخول اليابان لرعاياها
جنوب افريقيا فيما يتعلق بالأنشطة في الميادين الثقافية والترفيهية والرياضية .

فيما يتعلق بالتعاون العسكرى مع جنوب افريقيا ، فلقد التزمت اليابان دائما بالمبادئ
الثلاثة لحظر السلاح ووفقا لذلك فقد حظرننا تزويد جنوب افريقيا بالأسلحة والمعدات المتصلة بهـ
عن طريق رعايا اليابان أو منظمات يابانية . ورغم انه لا توجد ترتيبات خاصة باصدار التراخيص بين
اليابان وجنوب افريقيا من أجل انتاج الأسلحة ، فان حكومة اليابان منذ نيسان /ابريل ١٩٧٨ اتخذت
كل الاجراءات الضرورية لضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ولتأمين الاشرفاء
القانوني والسيطرة القانونية على المساعدة الفنية فيما يتعلق بانتاج الأسلحة . وتأسيسا على هذا ،
فانه لا يوجد أى تعاون عسكرى بين اليابان وجنوب افريقيا ولن توافق حكومة اليابان على مثل هذا
التعاون في المستقبل .

وفي ميدان التعاون النووى ، فان وفد بلادى يلتزم التزاما صارما بالمبادئ الثلاثة غير النووية
وهي : عدم حيازة وعدم انتاج وعدم السماح بدخول الأسلحة النووية الى اليابان . لذلك ، فان
اليابان لم تقدم ولن تقدم أى تعاون من أى نوع مع جنوب افريقيا في ميدان تطوير الأسلحة النووية .
وفيما يتعلق بالاستخدام السلمى للطاقة النووية فان اليابان لم تصدر مفاعلات نووية أو أى مواد تتعلق
بها ، ولم تقدم أية مساعدة تقنية لجنوب افريقيا في ميدان تطوير التكنولوجيا النووية .

وعلى أساس هذه الحقائق ، وفي خطابي الى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المؤرخ ١٠ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، احتجت حكومتي على الاشارة الى اليابان في تقرير الحلقة الدراسية للأمم المتحدة بشأن التعاون النووي مع جنوب افريقيا ، والواردة في وثيقة مجلس الأمن رقم (S/13157) وسوف يوزع هذا الخطاب كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة في الوقت الملائم .

وأخيرا ، لقد دأمت حكومة اليابان باستمرار على سياستها بعدم السماح باستثمارات مباشرة مثل انشاء مؤسسات محلية في جنوب افريقيا عن طريق رعايا اليابان أو الهيئات الخاضعة لولايتها . وقد دأومنا على السير في هذه السياسة بالرغم من ان سياسة اليابان العامة هي اطلاق الحرية للاستثمارات المباشرة في الخارج الى الحد الأقصى .

وفي نيسان /ابريل من هذا العام ، تلقى مركز مناهضة الفصل العنصري من مؤسسة (كوريوريت داتا اگستشينج) تقريراً عنوانه " القروض المصرفية لجنوب افريقيا منذ عام ١٩٧٢ حتى ١٩٧٨ " وقد تضمن بعض الاشارات الى تورط ياباني في تقديم قروض الى جنوب افريقيا . وقد عقت حكومتي بالتفصيل على المعلومات المضللة التي تضمنها هذا التقرير ، وسوف تقدم هذه التعقيبات الى الجمعية العامة قريباً جداً .

لقد أيد شعب اليابان دأما الحركات التي تعمل في جنوب افريقيا من أجل القضاء على سياسة الفصل العنصري . وقد قدمت حكومتي كل مساعدة انسانية في قدرتها الى الشعب المقهور في جنوب افريقيا عن طريق اسهامات سنوية في الصناديق ذات العلاقة التابعة للأمم المتحدة . وتعتبر اليابان انه من دواعي شرفها وحفظها ان تتمكن من أن تعمل كعضو في اللجنة الاستشارية للبرنامج التدريبي والتعليمي للأمم المتحدة لافريقيا الجنوبية . وسوف نبذل قصارى جهدنا في القيام بمهامنا نيابة عن الشعب المقهور في افريقيا الجنوبية .

ان حكومة اليابان مازالت تعارض بشدة اسلوب التمييز العنصري ، وهي تعارض بصفة خاصة العنصرية المؤسسية التي تمارسها جنوب افريقيا . وهكذا ، فانه اذا واصلت حكومة جنوب افريقيا تحديها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وبصفة خاصة تلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التي تسعى الى ايجاد تسوية سلمية للمشكلات المعقدة لافريقيا الجنوبية ، فان حكومة اليابان سوف تضطر الى اعادة النظر في سياستها تجاه حكومة جنوب افريقيا في المستقبل .

لقد كانت اليابان تحترم باخلاص التزاماتها كدولة عضو في هذه المنظمة ، وقد اتفقت - طواعية - اجراءات لكي تحد بقدر الامكان من علاقاتها مع حكومة جنوب افريقيا . وسوف نواصل ذلك حتى نقتنع ، ويقتنع المجتمع الدولي بصفة عامة بان مشكلة الفصل العنصرى قد حلت الى الأبد . وفي نفس الوقت ، يأمل وفدى بكل اخلاص ان تسير مداولاتنا حول هذا الموضوع على اساس التقييم الموضوعي للموقف وان يتم ذلك دون اصدار أحكام تعسفية غير مخلصة فيما يتعلق بالجهود التعاونية من جانب مختلف الحكومات .

السيد كـوه (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : في نهاية قصة الان ياتسون المسماة "ابك بلادى المحبوبة" فان الشيخ الوقور زولومسيما نجو "الذى لم يكن يحمل الكراهية لأى شخص" ينظر عبر تلال ناتال ويقول بتأثر :

"لدى شعور بخوف كبير في قلبي من ان البيض عندما يتحولون يوما ما نحو الحب ، فانهم سوف يجدون اننا نحن قد تحولنا الى الكراهية" .

ان اليوم الذى سوف يتحقق فيه للشعوب السوداء والشعوب الملونة الأخرى في جنوب افريقيا حل - المساواة العنصرية والوفاق قد قرب كثيرا ، ان لم يكن قد تخطانا فعلا .

لقد اجتمعنا هنا - عاما بعد عام - من أجل الهجوم على سياسة الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا . وقد حاولنا ان نقنع حكومة جنوب افريقيا - عن طريق العقل والمنطق والمناشدة الخلقية وايقاظ ضميرها - بأن تغير من وسائلها . ومع ذلك ، يبدو ان زعماء حكومة جنوب افريقيا لا يتأثرون بالعقل والمنطق والمناشدة الخلقية . ولذا ، فاني اشارك السفير اندريه ثانبورغ المندوب الدائم للسويد في رأيه عندما قال :

"ان القادة في جنوب افريقيا ، كما اثبتت التجارب ، لا يقتنعون بالحجج المنطقية ولا بالكلام ، بل انهم يقيمون أمنهم على أساس سياسة عنيفة وجهاز عسكري قوى ، معتمدين على المعونة الاقتصادية التي يحصلون عليها من دول الغرب . ولكن مهما كانت الروابط مع العالم الغربي فمن الواجب اتخاذها ذريعة لممارسة الضغوط ومعاربة جنوب افريقيا بأسلحتها." (A/34/PV.54, p.37)

ما هي المجالات التي يمكن فيها للمجتمع الدولي ، وخاصة العالم الغربي ، ان يمارس ضغطا قويا ضد حكومة جنوب افريقيا ؟

انني أود ان اشير بايجاز الى مجالين يمكن ان يمارس فيهما مثل هذا الضغط . فكما نعرف جميعا ، لقد فرض مجلس الأمن طبقا للباب السابع من ميثاق الامم المتحدة ، حظر الزاميا على الاسلحة ضد جنوب افريقيا . ان قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ الذي فرض حظر السلاح هو علامة هامة على طريق حملتنا الخلقية ضد الفصل العنصرى . انه علامة هامة لأنه كان أول مناسبة قبل فيها كل أعضاء مجلس الأمن المبدأ القائل بأنه يجب ان تطبق العقوبات الواردة في الباب السابع ضد جنوب افريقيا بفرض الحظر الالزامي على الأسلحة ضدها . ومن المهم بالنسبة لنا ان ننفذ بدقة وأمانة قرار مجلس الأمن رقم ٤١٨ (١٩٧٧) . وقد يكون من المرغوب فيه ان نضيف زيادة أخرى الى حظر السلاح ضد جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، ينظر وفدى بارتياح الى اقتراح البلدان الاسكندنافية بأن يتخذ مجلس الامن اجراء ملائما من أجل تحقيق وقف سريع للاستثمارات الأجنبية والقروض المالية لجنوب افريقيا . لقد استمعت بعناية الى البيان الذى القاه بالأمس السفير اكورود كلارك ، المندوب الدائم لنيجييريا ، والرئيس المحنك للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . وهناك نقطة واحدة في بيان السفير كلارك أود أن أشير اليها . وهي تتعلق بالتقرير الذى يفيد ان حكومة جنوب افريقيا قد فجرت مؤخرا جهازا نوويا في جنوب الأطلسي .

وقد طلب من الأمين العام ان يقدم تقريراً حول هذا الموضوع . ونحن جميعاً ننتظر تقريره بتطلع . ولكن حتى امام هذه الحقائق المعروفة ، فان هناك درساً يجب ان يتعلمه المجتمع الدولي من هذه الحادثة . وهذا الدرس هو انه طالما ان جنوب افريقيا ليست عضواً في معاهدة منع الانتشار وطالما ان الضمانات طويلة المدى لا تنطبق على برنامجها النووي . فانه ليس هناك وسيلة فعالة يمكننا ان نمنع بها جنوب افريقيا من تطوير اسلحتها النووية . وان البلدان الغربية ، التي تعد جنوب افريقيا بالتكنولوجيا والمعدات النووية ، يجب في ضوء التطورات الاخيرة ان تعيد النظر بجدية فيما اذا كان يجب ان تستمر في تعاونها النووي مع جنوب افريقيا . وعلى الاقل ، يجب على هذه البلدان الغربية ان تصر على وجوب انضمام جنوب افريقيا الى معاهدة منع الانتشار او وجوب قبولها للتطبيق الكامل للضمانات على برنامجها النووي .

لقد اشرت الى كفاحنا ضد الفصل العنصري على انه حملة خلقية . وانها حملة خلقية لأن الفصل العنصري يتناقض وأحد الاعتقادات الخلقية الأساسية لمنظمتنا ، ويقول الاعتقاد الخلقي بانه لا يمكن ان يتم التمييز العنصري ضد اي رجل او امرأة على اساس الجنس او اللون . وان سياسة الفصل العنصري هي اوضح وأبشع صور التمييز العنصري التي تمارس في اي مكان في العالم اليوم ولكنها ، مع ذلك ، ليست الحالة الوحيدة للتمييز العنصري التي توجد ، مع الأسف ، في اجزاء كثيرة من العالم . وحيث ان معارضتنا للفصل العنصري تقوم على معارضتنا للتمييز العنصري ، فلا بد لنا من ان نشجب هذا الشر اينما يحدث ، بما في ذلك بلادنا . واذا لم نقم بذلك ، ولزمنا الصمت بالنسبة للتمييز العنصري القائم بيننا ، فاننا نكون بذلك قد ألحقنا الضرر بحملتنا الخلقية ضد السياسة البشعة للفصل العنصري .

السيد أحمد (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : ان حقيقة ان الامم المتحدة بدأت بحث موضوع العنصرية في جنوب افريقيا في عام ١٩٤٦ بناءً على طلب حكومة الهند ، يوضح دور الهند الرائد في التحرك العالمي ضد الفصل العنصري . وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٤٦ ، انعقدت الجمعية العامة للامم المتحدة لأول مرة . وهنا عرضت الهند قضية المعاملة غير العادلة للمهند في جنوب افريقيا . وخلال هذه الدورة فان الجمعية العامة ، بناءً على اصرار الهند ، اصدرت قراراً يعلن :

" انه من المصلحة العليا للانسانية ان تضع حدا فوريا للاضطهاد العرقي والتمييز".

(قرار ١٠٣ (١) .

ويبدو ان الهند قد تناولت قضية التمييز المنصري لان افرادا من اصل هندي كان يجرى التمييز ضد هم في جنوب افريقيا ؛ ولكن بعد ذلك بفترة قصيرة ، ومع قيام حكومة جنوب افريقيا باعتماد التمييز المنصري كسياسة رسمية تقوم على فصل المجتمعات على اساس العرق وحرمانهم من الحقوق والامتيازات المتكافئة ، فقد اتضحت مشاغل الهند بالنسبة لكل الاجناس غير البيضاء .

ومع ذلك ، تجاهلت جنوب افريقيا قرار الامم المتحدة ، وهو سلوك اتبعته بصفة منتظمة فيما يتعلق بالمنظمة الدولية . وفي عام ١٩٥٢ ، فان الهند ومعها ايضا ١٢ دولة عضو في الامم المتحدة ، اثارَت مسألة عامة تتعلق " بالصراعات العرقية في جنوب افريقيا الناجمة عن سياسات الفصل المنصري التي تتبعها حكومة اتحاد جنوب افريقيا " . والطلبات العديدة والتوصيات والتحذيرات والادانات من جانب الامم المتحدة لم تثن حكومة جنوب افريقيا عن السير في طريق المنصرية وكذلك في عام ١٩٦٢ قدمت ٣٧ دولة عضو بما فيها الهند مشروع قرار يعلن عن الأسف لفشل حكومة جنوب افريقيا في الامتثال لقرارات الامم المتحدة . ولقد أقرت الجمعية العامة قرارا يطلب الى الدول الاعضاء اتخاذ خطوات دبلوماسية واقتصادية معينة ضد حكومة جنوب افريقيا لحملها على التخلي عن سياساتها العرقية .

والواقع ان بغض الهند للفصل المنصري قد تم التعبير عنه منذ ٧٥ عاما . ذلك ان ابأمتا ، ماهدما غاندي ، لعب دورا شجاعا ورائدا في هذا النضال مع بداية هذا القرن عندما نظم وقاد المقاومة غير العنيفة في جنوب افريقيا ضد القوانين غير العادلة والتمييزية للنظام . وقد مضت الهند المستقلة قدما في نضالها بقطع العلاقات مع جنوب افريقيا احتجاجا على سياساتها المنصرية . كذلك ، فان رئيس الوزراء الاول للهند ، الراحل جواهر لال نهرو ، الذي تشرف خلال السنة الدولية لمناهضة الفصل المنصري ، في العام الماضي ، لاسهامه البارز في الحملة الدولية ضد الفصل المنصري قال مايلي حول هذه اللجنة التي لحقت بالانسانية :

" هناك صراعات كثيرة تقسم العالم ، ومسألة الصراع العرقي في جنوب افريقيا خطيرة

كأى قضية اخرى . وهناك نزاعات عرقية في اماكن اخرى في العالم ، ولكن ... في جنوب

افريقيا فانها السياسة المعلنة صراحة ، والمعترف بها والمعتدة من الحكومة نفسها بأن تبقى على هذا العزل والتمييز العنصرى . وهذا يجعل قضية جنوب افريقيا فريدة في العالم ، لانها سياسة لا يمكن لأحد ولا يمكن لأى بلد يؤمن بميثاق الامم المتحدة ان يسكت عليها ، لانها تجتث كل شيء تقريبا يمثلها العالم الحديث ويعتبره قيما ، سواء أكان ذلك بميثاق الأمم المتحدة او كان ذلك افكارنا في الديمقراطية او كرامة الانسان . وان المسألة ليست مسألة سياسة فقط ، واني اقول انه جانب غير اخلاقي على الاطلاق على الصعيدين الدولى ان تقوم دولة بمثل هذه السياسة .

ومنذ ان حمل ما هتما غاندى لواء الثورة ضد نظام جنوب افريقيا العنصرى والقمعى ، وبرغم التدابير المختلفة التي اتخذها المجتمع الدولى ، فان الغالبية المقهورة في تلك الاراضي المتعسة لا تزال تعاني بشكل متزايد من عملية قمع وحشي . وحتى اكثر اشكال الاحتجاج اعتدالا من جانب الشعب تؤدى الى ان يمسب نظام الاقلية البيض غير الشرعي غضبه على الشعب . وان زعماء الشعب الشجعان لجنوب افريقيا يعانون في السجون في روبين ايلاند عاما بعد عام ، وقد تم التخلّص من الكثير منهم عن طريق تعذيب الشرطة ، كما تداس بالاقدام حقوق وكرامة الانسان تحت طغيان الفصل العنصرى .

ولقد قال مرة ما هتما غاندى :

” ينطوى ما يحدث في جنوب افريقيا ليس فقط على خسارة كرامة اولئك الذين هم المضحايا لسياسة الفصل العنصرى وانما يتعارض ايضا مع كرامة اولئك الذين يمارسونهم ويشجعونهم بشكل مباشر او غير مباشر . ”

وعلى مر السنين ، فان الغالبية العظمى من المجتمع الدولى اعتبرت ممارسة شر الفصل العنصرى من اقبح اشكال العنصرية والتمييز العنصرى التي تصل الى حد الجريمة ضد الانسانية ومع ذلك ، لو ان النظام غير الشرعي في جنوب افريقيا قد ابدى تهورا في انتهاك القرارات المختلفة لهذه المنظمة العالمية في هذا الصدد ، فان ذلك يرجع الى الحقيقة انه ليس هناك اى وقف للمتعاون الاقتصادى والدبلوماسي بل وحتى النووى مع جنوب افريقيا من جانب بعض البلدان الصناعية الغنية ولهذا ، فلقد آن الأوان لأن تنضم هذه البلدان الى المسار الرئيسى للجهد الدولى الرامي الى القضاء على هذه الوصمة لحياتنا المتمدنة حتى لا يبدو دعمها لقضية حقوق الانسان والمساواة والعدالة فـ... اجزاء أخرى من العالم أجوف .

السيد بينييس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : منذ انشاء اللجنة الخاصة لمناهضة

سياسة الفصل العنصرى في عام ١٩٦٢ ، والاهتمام الأول لهذه اللجنة هو مراجعة جميع جوانب سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وآثارها الدولية بالاضافة الى دراسة طرق تحسين وتطوير العمل الدولى المكثف من أجل ضمان ازالة الفصل العنصرى . هذه هي روح القرار ٢٦٧١ (ألف) (د - ٢٥) ، الذى اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ . وان اسبانيا قد تعاملت دائما وتعاونت مع الأمم المتحدة طبقا لهذا القرار من أجل اعاقة ووقف جميع أنواع الفصل العنصرى على أية أسس عرقية أو على أساس الجنس أو اللون أو أية اعتبارات أخرى .

ان بلادى قد شاركت تماما في أعمال الجمعية العامة ، كما عبرت حكومتى في مجالات كثيرة عن قلقها المتزايد بالنسبة الى سياسة الفصل العنصرى وأيضا بالنسبة الى الآثار الخطيرة للقمع والظلم الناجمة عن مثل هذه السياسة . ولذلك فقد قال وزير خارجية اسبانيا في الكلمة التى وجهها الى الجمعية العامة في أيلول / سبتمبر الماضى ما يلي :

” اننا نشعر بالقلق ازاء الأوضاع فى الجنوب الافريقى ، وبسبب مواصلة سياسة التمييز العنصرى التى تنتهك حقوق الانسان وتعتبر تحديا للمجتمع الدولى ومصدرا للتوتر الخطير مما يؤثر على الأمن والاستقرار فى المنطقة وبالتالي يحول دون الوفاق ودون التحول السلمى الكفيل بضمان التعايش بين مختلف المجتمعات فى الجنوب الافريقى ” . (A/34/

(PV.5, p.52)

وكما نرى من هذه الكلمات ، فان سياسة الفصل العنصرى تفرض سلسلة من المشاكل التى تتعدى حدود دولة واحدة ، وهى فى أشكالها المتعددة تشكل خطرا دائما على شعوب الدول الأخرى فى المنطقة . وقد قال الأمين العام فى تقريره أمام الجمعية العامة هذا العام ما يلي :

” وينبغى أن يتمثل هدفنا فى تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر للجنوب الافريقى فى مجموعته ، بيد انه لن يتم تحقيق هذا طالما استمرت مشكلة الفصل العنصرى ” . (A/34/

(1, p.8)

وفى الواقع ، ليست المسألة مسألة الدفاع عن مبادئ العدالة والانصاف للشعب المقهور فى جنوب افريقيا ، وهو هدف يكون تبريرا كافيا من أجل تكثيف العمل الدولى ضد التفرقة العنصرية ،

ولكن المسألة هي محاولة تجنب الحرب التي من الممكن أن تنشأ في هذه المنطقة وتؤثر على افريقيا الجنوبية بأسرها . وخلال الأيام الماضية ، فان مجلس الأمن قد درس الشكاوى التي تقدمت بها انغولا بسبب اعتداء جنوب افريقيا عليها . وفي مناسبات أخرى شعر المجلس بالقلق تجاه خلق وايجاد سياسة البانتوستان في جنوب افريقيا ، وهو نظام قد أدانه المجتمع الدولي بأسره . ان مثل هذه المشاكل وغيرها من المشاكل الأخرى ، مثل الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب جنوب افريقيا ، وهو موضوع على جدول أعمال الجمعية في هذه الدورة ، وكذلك الاعتداءات المتكررة والانتهاكات ضد حدود البلدان المجاورة للنظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وجميعها اعداء لنظام الفصل العنصرى .

ولهذه الأسباب ، فان وفد بلادى يرى أن الالتزام الدقيق بالتدابير التي اعتمدها مجلس الأمن وهي تدابير تتفق والادراك العالمى تجاه الاخطار المترتبة على مثل هذا النظام والعوائق التي تشكلها سياسة التفرقة العنصرية ضد المجتمع الدولي ، من المحتمل أن تقنع حماة هذا النظام بالطبيعة الخطرة والخطيئة لموقفهم . ان الأساس الوحيد لاقامة مجتمع عادل ومتوازن ، هو الاعتراف بالمساواة البشرية . ان اسبانيا قد التزمت بهذه المبادئ من الناحية التاريخية ، وقد اختلطت مع جميع أجناس هذه القارة ومع الفلبين ، منشئة مجتمعا عظيما ذا ثقافة متشابهة .

ان السنة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى التي انتهت في اذار/مارس من هذا العام ، قد نجحت من خلال التعبئة الدولية ضد التفرقة العنصرية لضمان سياسة سريعة من أجل تحرير وانقاذ الشعوب المقهورة في جنوب افريقيا . ان وفد بلادى يهنئ اللجنة الخاصة على عملها هذا ، وينوى مواصلة التأييد لتوصياتها وبصفة خاصة التوصيات المتعلقة بالمعونة التي تقدم للشعوب المقهورة بقوانين القهر والتفرقة وللبلدان التي وقعت ضحية لأعمال العدوان من جانب جنوب افريقيا . كما أننا سوف نواصل تأييد جميع التدابير التي تهدف الى ازالة القهر والافراج عن المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى يرحب ، كما ورد في تقرير اللجنة الخاصة ، بالتقدم الذى أحرز بالنسبة الى تكثيف أنشطة الأجهزة الخاصة بنشر المعلومات المتعلقة بالفصل العنصرى من خلال مكتب الأمم المتحدة للإعلام ، لكي تحقق وعياً عاماً أكبر بشأن هذه المشكلة .

وكما عبّر العديد من الوفود في هذا الصدد ، فإن أهم أسباب الأزمة في جنوب افريقيا ، هي التفرقة العنصرية . ولكن الهدف الأساسي لهذه المنظمة هو الحفاظ على السلام في العالم . واننا نشعر بأنه من واجبنا أن نسلّك جميع الطرق لكي نتغلب على هذا الشر الذي يشكل خطرا على الاستقرار الدولي وأن نستأمل تماما الفصل العنصري الذي هو سبب كل هذا النزاع .

السيد صلاح عمر العلي (العراق) : السيد الرئيس ، لا خلاف في أن الفصل

العنصرى بات في عصرنا هذا يعد واحدا من اهم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي ، كما يمثل امتهانا واضحا لكل القيم الانسانية التي يؤمن بها هذا المجتمع والتي تتطلب منه مواجهة جذرية لا مساومة فيها . ان الفصل العنصرى ليس ظاهرة لسياسة محددة بل هي أيديولوجية ترتبط بجذور تمتد الى النظام الاستعماري الاستيطاني الذي شهده العالم منذ ثلاثة قرون ، وترتبط ارتباطا وثيقا بخرافة التفوق العنصرى التي ادعاها الاستعمار الغربي ، ومارسها في أجزاء كثيرة من العالم ، حينما كانت تحت سيطرته . ان بقاء شعوب الجنوب الافريقي تحت سيطرة أنظمة الفصل العنصرى ، وتنامي قوة تلك النظم وبالأخص نظام جنوب افريقيا العنصرى ، أمران يتطلبان منا المزيد من المواجهة كسي تتمكن تلك الشعوب من نيل استقلالها والتخلص من الأنظمة العنصرية المفروضة عليها قسرا ، وبالتالي درء الأخطار التي تواجه ليس شعوب تلك المناطق فقط بل شعوب العالم أجمع جرأ تنامي قوة النظم العنصرية في مختلف المجالات .

لا بد لي أن أشكر اللجنة الخاصة بالفصل العنصرى على ما بذلته من جهود ايجابية ، تحت رئاسة السفير كلارك ، في سبيل تنفيذ القرارات التي اعتمدها الامم المتحدة لمواجهة تحدى النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ان تقرير اللجنة الخاصة بالفصل العنصرى - الوثيقة آ/٣٤ / ٢٢ ، وملحقه الوثيقة آ/٣٤ / ٢٢ الاضافة رقم (١) يعكسان لنا جليا استمرار جهود منظمتنا في مواجهة التحدى . ولا بد لي أن أشير الى أن المخاطر التي يتعرض اليها السلم والأمن الدوليين نتيجة لسياسة الفصل العنصرى لنظام جنوب افريقيا ، ما هي الا جزء من مخاطر مماثلة في أجزاء اخرى من العالم وبالأخص تلك التي نتعرض اليها في عالمنا العربي نتيجة للسياسة العنصرية للكيان الصهيوني ، حيث يكشف لنا التقرير المذكور في فقرات عديدة هذه الحقيقة ويركز الملحق الخاص على العلاقة المتنامية بين اسرائيل وجنوب افريقيا .

مثلما أشار المتحدثون الذين سبقوني فأننا نلاحظ ، وبأسف شديد ، أن جهود الامم المتحدة لمواجهة الفصل العنصرى ، بالرغم من استمرارها ، نرى أن هذه الجهود تقابل بجهود معاكسة من قبل بعض الدول الغربية واسرائيل ، لتثبيت سياسة الفصل العنصرى . ان القسوروى المالية وزيادة عمليات استثمار الشركات المتعددة الجنسية ، والخبرة الفنية في مجال الصناعات

العسكرية والنووية التي يطلقها النظام العنصرى في جنوب افريقيا من قبل تلك الدول تخالف وتناقض كل الالتزامات الأساسية التي فرضها الميثاق على الدول الأعضاء . فالتفاصيل الواردة في تقرير اللجنة الخاصة اضافة الى تلك التي ترد في نشرات المركز الخاص بمناهضة الفصل العنصرى تؤكد لنا تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية لجنوب افريقيا . فعلى سبيل المثال أصبح باستطاعة هذا النظام أن يصنع ٧٥ في المائة من احتياجاته العسكرية بمساعدة الشركات المتعددة الجنسية، وبلغ انفاقه السنوى على التسليح ما يقارب البليونى دولار سنويا . وهنا لابد لنا أن نذكر ، وبتقدير، جهود المركز الخاص بمناهضة الفصل العنصرى الذى يواصل نشر الوثائق والمعلومات التي تكشف نشاطات وفعاليات الشركات المتعددة الجنسية في بناء القاعدة العسكرية والاقتصادية لنظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا ، تلك النشاطات التي كانت السبب الرئيسي في تنامي قوة وشراسة ذلك النظام .

ان وفد بلادى يؤيد كل التأييد ما جاء في التوصيات والنتائج الوارد ذكرها في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . ونذكر على سبيل المثال الدعوة الى تصعيد حشد كل الجهود الدولية لاستئصال جريمة الفصل العنصرى ، وتمكين شعب جنوب افريقيا من نيل استقلاله طبقا لما ورد في قرار الجمعية العامة ٣٣ / ١٨٣ ب ، وكذلك الدعوة الى قيام حملة دولية لتنفيذ فرض العقوبات على جنوب افريقيا طبقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن اننا نرى في هذه التوصيات تسلسلا منطقيا حسب الأهمية والتأثير ان تناولت امورا يوليها وفدى أهمية خاصة ، وعلى سبيل المثال التوصيات المتعلقة بالتعاون النووى مع جنوب افريقيا الواردة في الفقرة (٢٤٦) من التقرير، والفقرة (٢٥٤) المتعلقة بالتوصيات حول التعاون العسكرى مع جنوب افريقيا ، وفرض المقاطعة على تزويدها بالسلاح ، والفقرة (٢٦٥) المتعلقة بالمقاطعة النفطية ، والفقرة (٢٧٠) المتعلقة بايقاف جميع الاستثمارات والقروض لجنوب افريقيا وزيادة حجم التبادل التجارى معها . ان وفد بلادى يرحب كل الترحيب بالاقتراح الذى اعتمده مؤتمر قمة منروfia لدول منظمة الوحدة الافريقية حول العقوبات المفروضة ضد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ان تأتي الدعوة لهذا المؤتمر لتؤكد حقيقة استمرار الجهود لمواجهة الفصل العنصرى بعد أن انتهت السنة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى في ٢١ اذار/مارس الماضي . اننا على ثقة بأن تصاعد الحملة العالمية، والجهود المشتركة لانهاء

سياسة الفصل العنصرى بكل الوسائل بما فيها الوسائل القسرية ، اضافة الى نضال جماهير شعب آزانيا هي الطريق الوحيد لتمكين هذا الشعب من نيل استقلاله وحرية .

ويعرب وفدى عن ارتياحه لما دار في الحلقات الدراسية والندوات الفكرية التي نظمتهما أو شاركت فيها اللجنة الخاصة بالفصل العنصرى ، خصوصا تركيز تلك الحلقات على مخاطر تنامي القوة النووية والعسكرية لنظام جنوب افريقيا .

ان التقارير الصحفية التي نشرت خلال الشهر الماضي حول قيام جنوب افريقيا بتجربتها النووية الاولى قد تركت اثارا سيئة في العالم أجمع ، وأكدت حقيقة المخاطر التي تواجهها الدول الافريقية والعالم أجمع في حالة امتلاك الأنظمة العنصرية للسلاح النووى ، الأمر الذى يشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين ، ونأمل أن يتمكن السكرتير العام من تقديم التقرير الذى طلبت منه الجمعية العامة تقديمه حول الموضوع بالسرعة الممكنة .

لقد شجب العراق في السنوات الماضية سياسة الهانتوستانات وتكرر الآن شجبنا لاستمرار هذه السياسة ، والتي أعلن مؤخرا عما يسمى باستقلال اقليم (فندا) . وكان مناسبا أن نرى مجلس الأمن في أيلول / سبتمبر الماضي يعلن ادانته لهذا الاستقلال المزعوم ويعتبره ملغيا وباطلا .

اننا نحیی كفاح شعب جنوب افريقيا الذى قدم وما زال يقدم التضحيات في مواجهة أبشع أنواع الظلم والقسر العنصرى ، كما نحیی نضال دول المواجهة الافريقية التي تتعرض يوما بعد آخر لهجمات الأنظمة العنصرية باشراف وتدير وامداد من قبل النظام العنصرى في جنوب افريقيا . وقد أشار تقرير اللجنة الخاصة الى حوادث تعرضت فيها جمهورية أنغولا الشعبية الى اعتداءات متكررة ، وكان آخرها العدوان الذى أدانه مجلس الأمن في الأسبوع الماضي . ان هذه الادانات ، فـي اعتقادنا ، سوف لن تثني الأنظمة العنصرية من الاستمرار في عدوانها على دول المواجهة . اننا نؤيد أى اجراء لزيادة قدرات دول المواجهة بما فيها قدراتها الدفاعية لصدد هذه الاعتداءات .

ولقد أولى مؤتمر قمة دول عدم الانحياز المنعقد في هافانا هذا الأمر اهتماما خاصا ودعا الى دعم دول المواجهة بكل الوسائل ، ونؤكد هنا أن العراق يولي أهمية خاصة لروابطه مع الدول الافريقية ويعمل على زيادتها وتدعيمها ، ويؤكد دعمه المطلق لدول المواجهة الافريقية في نضالها ضد الأنظمة العنصرية والفصل العنصرى .

ليست هذه هي المرة الأولى التي نجد فيها أمنا تقريراً خاصاً عن العلاقات بين النظامين العنصريين في فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا . فالوثيقة A/34/22/Add.1 في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر دليل آخر على تطور هذه العلاقة واستمرارها في مختلف المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية . ان مخاطر التسلح النووى من قبل الأنظمة العنصرية في فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا بدأت تظهر آثارها وتتعاظم يوما بعد آخر بعد تزايد الأدلة على تنامي العلاقات بين تلك الأنظمة في مجال التسلح النووى بما يخدم مطامع الطرفين ومخططاتهما التوسعية . اننا نحذر من أن العالم سيشهد تطورات خطيرة للغاية ومؤسفة جدا اذا وقفت منظماتنا هذه مكتوفة الأيدي أمام تصاعد التعاون النووى والعسكرى لهذه الأنظمة وتنامي قدراتها في هذا المجال . ولقد بادروا بلادى الى جلب انتباه المنظمة لهذه المخاطر في السنوات الماضية وعلى وجه الخصوص اقترحنا في العام الماضي بادراج البند المعنون " التعاون العسكرى مع اسرائيل " واقترحنا هذا العام بادراج البند المعنون " التسلح النووى الاسرائيلى " المعروف الآن على اللجنة الأولى . اننا ندعو الى قيام حملة دولية ضد التسلح النووى للأنظمة العنصرية في جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة واتخاذ اجراءات حاسمة لوقف هذا التسلح ، والا سيتعرض العالم وبدون شك لمخاطر حرب جديدة مدرة .

في العام الماضي أدانت الجمعية العامة بقرارها ١٨٣ / ٣٣ (د) استمرار وزيادة التعاون بين جنوب افريقيا واسرائيل ، وطالبت الجمعية العامة اسرائيل بانها* جميع أشكال التعاون مع جنوب افريقيا طبقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ولكن اسرائيل العنصرية لم تلتفت للأمر ، وضربت به عرض الحائط . ولهذا فقد آن الأوان لمعاقبة أية دولة لا تلتزم بالعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على جنوب افريقيا والا فلا دابة وحدها لا تكفي والأمثلة أمامنا كثيرة .

السيد جمال (قطر) : لقد ساهمت الأمم المتحدة بقدر كبير من الجهود في مكافحة

سياسة الفصل العنصري وكشف أساليبها البشعة ، وخطت الجمعية العامة في دورتها السابعة عشرة خطوة ايجابية هامة عندما أنشأت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . وأسهمت مناقشات الأمم المتحدة بفعالية في تنوير الرأي العام العالمي بالسياسة العنصرية البغيضة لجنوب افريقيا ، وأسهمت كذلك في التنويه بكفاح شعب جنوب افريقيا في نضاله البطولي العادل ورفضه للممارسات اللاأخلاقية والالانسانية التي يمارسها ضده النظام العنصري في جنوب افريقيا .

وخطت الجمعية العامة خطوة ايجابية أخرى في دورتها الثامنة والعشرين عندما تبنت قرارها ٣٠٦٨ (د - ٢٨) والذي اعتمدت به الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها . واتخذت مبادرة ايجابية أخرى في دورتها التاسعة والعشرين ، عندما دعت حركات تحرير جنوب افريقيا المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية وهما : المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوندوين الافريقيين لأزانيا ، للمشاركة بصفة مراقبين في مناقشات اللجنة السياسية الخاصة بشأن الفصل العنصري . ورفضت في الدورة ذاتها وثائق تفويض جنوب افريقيا . كما أن مناقشة هذا البند مباشرة في الجلسات العامة منذ الدورة الحادية والثلاثين تعد اسهاما ايجابيا في مساندة النضال ضد الفصل العنصري .

وكان من بين المبادرات الهامة التي قامت بها الأمم المتحدة في هذه القضية ، صدور قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) بشأن فرض حظر الأسلحة على جنوب افريقيا ، وقد عبر هذا القرار عن رغبة المنظمة الدولية التي أكدتها في مداولاتها خلال سنوات عديدة . الا اننا نعتبر ذلك القرار خطوة هامة يؤدي تطبيقه الحرفي الى نتائج ايجابية في الحد من الفطرسة العسكرية لنظام جنوب افريقيا العنصري ، ومجلس الأمن مطالب بمزيد من الخطوات الايجابية في هذا المجال تطبيقا للمادة السابعة من الميثاق .

ان هذه الجهود التي قامت بها الأمم المتحدة والجهود التي قامت بها الهيئات الدولية الأخرى في مكافحة جريمة الفصل العنصرى ، عززت بلا شك الكفاح التحررى الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا ضد العنصرية والفاشية والاستعمار . ان تصعيد هذا الكفاح البطولى لشعب جنوب افريقيا سياسيا وعسكريا ، مصحوبا بمزيد من العزل الدولى لنظام الفصل العنصرى (الأبارتايد) جعل هذا النظام العنصرى البغيض يستشرس في أعمال القمع الاجرامية ضد الماضلين الوطنيين في جنوب افريقيا ، ويتمادى في اعتدائه البشعة على دول المواجهة الصامدة محاولا تدمير اقتصادها ومنشآتها المدنية بهدف اضعاف موقفها الصلب والعادل في تأييد حركات التحرر الوطنية في الجنوب الافريقى .

ان نظام الاباتريد اليوم يواجه مرحلة حاسمة في الدفاع عن وجوده الاجرامي وهو تبعا لذلك يرتكب أبشع الجرائم في حق الوطنيين في جنوب افريقيا واقليم ناميبيا ويصعد اعتداءاته البربرية على كل من أنغولا وبوتسوانا وموزامبيق وزامبيا وتنزانيا ، وهو في الوقت ذاته يصعد خططه لتمزيق وحدة شعب جنوب افريقيا على أساس قبلي ، عن طريق المضي في خلق المزيد من البانتوستانات ، ولذلك فإن هذه المرحلة المصيرية تتطلب المزيد من الجهود والمبادرات لدعم كفاح شعب جنوب افريقيا وحركات تحرره الوطنية . ان الوضع في جنوب افريقيا يتميز اليوم بتصاعد الكفاح المشروع وتحقيق الانتصارات المتواصلة ضد النظام العنصري على الصعيدين الداخلي وعلى المستوى الدولي ويتميز في الوقت نفسه بتصعيد الجرائم التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا العنصري كعمليات القتل الجماعي والتشريد والتعذيب والنّج في السجون . والمجتمع الدولي مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى للوقوف بجانب هذا الشعب الافريقي المناضل لاسترداد حقوقه المشروعة المختصة في أرضه ووطنه بكل الوسائل المشروعة التي أقرها المجتمع الدولي بما فيها الكفاح المسلح .

ان التاريخ لن ينسى كل من يقف موقف اللامبالاة مما يجري في جنوب القارة الافريقية ، فكيف بالذين يقفون موقف الدعم لما يجري من انتهاك لأبسط حقوق الانسان في تلك المنطقة . ان المجتمع الدولي لا يمكن أن يقبل استمرار تعرض الشعب الافريقي الى أبشع أنواع الظلم والاضطهاد والاستغلال . ففي جنوب افريقيا يعيش الوطنيون الذين يشكلون ٧٥ في المائة من سكان البلاد بصفة دائمة فسي البانتوستانات وعلى مساحة ١٣ في المائة فقط من مساحة وطنهم . في حين تعيش الأقلية البيضاء على مساحة ٨٧ في المائة من الأرض وهي تنتج ٩٧ في المائة من الدخل . ان هذا الوضع غير الطبيعي يضطر السكان الوطنيين الى الهجرة طلبا للعمل في المصانع والمزارع التي يملكها البيض . ويعامل الافريقي كيد عاملة رخيصة ويعرض لأبشع أنواع الاستغلال ويحرم من التمتع بخيرات أرضه ويعيش غربا في وطنه بينما يشرى الأبيض الدخيل على حساب دمه وعرقه . وهذا الوضع اللاانساني خلقه نظام بريتوريا العنصري بسن القوانين والتشريعات التي تفرق بين الأجناس بسبب اللون والأصل والعرق . ان هذا الوضع الخريب ما كان ليستمّر رغم قرارات الأمم المتحدة ، لولا مواصلة بعض الحكومات وبعض الشركات عبر الوطنية تعاونها مع نظام بريتوريا ودعمها له . لقد هلع العالم قبل أسبوعين للأنباء التي أفادت أن نظام بريتوريا فجر قنبلة نووية أولى في ٢٢ أيلول / سبتمبر الماضي ، وقلق العالم

للتأخير في اعلان هذا الحدث الخطير الذي كشفتته أجهزة الرصد الأمريكية بعد ساعات من وقوعه .
 اننا نؤكد ياسيادة الرئيس ما قلموه أمام هذه الجمعية في ٢٦ من الشهر الماضي ، حيث قلم انه اذا
 كانت جنوب افريقيا طوّرت وجربت سلاحا نوويا فان هذا سيكون تهديدا خطيرا للسلام والأمن في افريقيا
 والعالم . اننا نأمل أن تتعاون جميع الدول المعنية مع الأمين العام لدى تحقيقه في الأمر بناء على
 قرار الجمعية العامة الذي اعتمدته قبل أسبوعين .

ان تعاون بعض الدول الغربية في مجال الطاقة النووية مع النظام العنصري وتعاون حليف
 هذا النظام ، الكيان الصهيوني العنصري في فلسطين المحتلة ، هذا التعاون هو الذي مكّن جنوب
 افريقيا من امتلاك القدرة على حيازة السلاح النووي . لقد وقع الكيان الصهيوني مع نظام بريتوريا
 في عام ١٩٧٦ ، اتفاقية التعاون العلمي والتي يحلم العالم أنها كانت غطاء للتعاون في تطوير
 الأسلحة النووية . ان لكل من النظامين العنصريين مفاعلين نوويين لا يخضع احدهما لأية مراقبة
 دولية وقد يكون التفجير المشار اليه فيما اذا كان وقع فعلا تجربة مشتركة بين اسرائيل وجنوب افريقيا ،
 خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار أن اسرائيل ليس لديها مكان لا جراء مثل هذه التجربة بمفردها .
 ان الدول الغربية التي تعاونت في الماضي مع كلا النظامين العنصريين في مجال الطاقة
 النووية ، لا يكفي أن تتظاهر بالقلق من ملكية جنوب افريقيا واسرائيل للسلاح النووي ، بل يجب أن
 تتجاوز ذلك الى الممارسات العملية ضد هذين النظامين ، وأن تقطع عنهما أي نوع من أنواع المساعدة
 والتعاون التجاري ، وأن تمنح شركاتها عبر الوطنية من مشاركة الأنظمة العنصرية في نهب ثروات
 شعوب المنطقة .

لقد دعا مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة المنعقد في هافانا ،
 مجلس الأمن الى فرض العقوبات الشاملة بموجب الفقرة السابعة من الميثاق على جنوب افريقيا . ان التقارير
 حول اقدام هذا النظام على تفجير قنبلة نووية تضيف على هذه الدعوة مزيدا من الالحاح والتأكيد ،
 كما أن المؤتمر دعا دورة الجمعية العامة هذه ، الى تبني اعلان للتضامن مع كفاح شعب جنوب افريقيا
 من أجل التحرر ، وأن يلزم هذا الاعلان جميع الدول بالامتناع عن التدخل العسكري المباشر أو غير
 المباشر بفرض الدفاع عن نظام الابارتايد في جنوب افريقيا .

وكان مؤتمر القمة السادس والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في مونروفيا - ليبيريا ،
 قد طلب من أمين عام منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، تنظييم

مؤتمر دولي في عام ١٩٨٠ ، تحت الاشراف المشترك لمنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، من أجل تعبئة الرأي العام العالمي لتأييد التنفيذ الفعال لمختلف العقوبات ضد نظام الابرتايد في جنوب افريقيا . وقد تبني هذا الطلب أيضا مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز . واننا نطالب باهتمام بعقد هذا المؤتمر الدولي وتوفير كل أسباب النجاح له ليكون اسهما فاعالا في الجهد الدولي ضد جريمة الفصل العنصري .

وأخيرا ، أود أن أتقدم نيابة عن وفد بلادي بالثناء على جهود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ورئيسها السفير كلارك . كما أن وفدي يثني على جهود الأمين العام التي يبذلها في سبيل الخلاص من سياسة الفصل العنصري البغيضة . وانه لاقتناعنا الراسخ بأن الفصل يشكل انكارا تاما لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، وانه انتهاك صارح لحقوق الانسان وجريمة في حق الانسانية ، وتهديد خطير للسلم والأمن الدوليين ، فاننا نهيب ببذل المزيد من الجهد الى أن يتم نهائيا محو هذا الحار عن جبين الانسانية .

السيد حيدر (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، لعل أفضل ما أستهل به كلمتي حول سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، هو أن أشير الى الوصف الذي اتفق المجتمع الدولي على اطلاقه على هذه السياسة : أعني أنها : جريمة ضد الانسانية . وفي الواقع ، فان الفصل العنصري ، والعنصرية ، بكافة أشكالهما ، وفي أي مكان في العالم ، ليست فقط جريمة ضد الانسانية ، بل هي أيضا وصمة عار في جبين الانسانية . هذه الانسانية التي حققت في النصف الثاني من قرننا هذا من الانجازات والتقدم والحضارة ما يفوق التصور .

لكن ، وعلى الرغم من هذا التقدم والتمدد الهائلين فلا زال المجتمع الدولي ، عبر الأجهزة الدولية المختلفة ، يحاول انهاء التمييز والفصل العنصريين دونما تقدم ملموس حتى الآن .
ان سبب الفشل الذى يواجهه المجتمع الدولي في هذا المجال ، ليس سرا أو أحجية غامضة ، يصعب تفسيرها أو حلها ، على الأقل ، بالنسبة لوفد بلدى ، ان لم يكن بالنسبة لمعظم الوفود هنا .
ان السؤال الأكثر أهمية ، الذى يجب طرحه ، أمام هذه الجمعية الموقرة ، هو لماذا لم يستطع المجتمع الدولي حتى الآن انهاء التمييز والفصل العنصريين ، وازالة كافة أشكال العنصرية حيثما وجدت ؟ رغم الاتفاق الدولي " الملغى على الأقل " على ذلك ؟

ان بلدى ، وهو عضو قد يقيم لجنة مناهضة الفصل العنصرى ، يعلم بالدقة والتفصيل الكمية الهائلة للدراسات والأبحاث والقرارات والمؤتمرات الدولية ، التي أنجزتها اللجنة المذكورة ، بالتعاون مع مركز مناهضة الفصل العنصرى ، وذلك ضمن نطاق عملهما المكرس لتعبئة كل الجهود الممكنة ضد الفصل والتمييز العنصريين كما يقدر وفد بلدى جهود هذين الجهازين وعملهما الدائب في هذا المجال ؛ ونحن ، بالطبع لانوى الآن الدخول في تفاصيل هذه الأبحاث والتقارير والقرارات ، لأنها موجودة أمام كل وفد في هذه الجمعية ، وتستحق تقديرا خاصا .

كما لانوى شرح الأسباب التي تجعلنا نكرر في هذا العام ، ما قلناه في العام الماضي ، وما قد نقوله أيضا وبكل أسف ، في أعوام لاحقة ، مثلنا في ذلك ، كمثل العديد ، ان لم يكن كمثل أغلبية الوفود المحترمة الممثلة في هذه الجمعية الدولية .

بدلا من ذلك ، سأحاول أن أجيب على السؤال الذى طرحته في مستهل بياني هذا : لماذا لم يستطع المجتمع الدولي حتى الآن انهاء التمييز والفصل العنصريين وازالة كافة أشكال العنصرية حيثما وجدت ؟ رغم اتفاق المجموعة الدولية على تحقيق هذا الهدف ؟ وأسارع الى القول ان جوابنا على هذا السؤال ، وكذلك ، موقفنا من هذه المسألة ، واضح ومحدد ، ويتلخص في النقاط التالية :

— ان أبرز سمة للمجتمع الدولي المعاصر هي التداخل والتشابك في المصالح والعلاقات ، بحيث يمكن القول ، انه ما من دولة ، أو مجتمع ما ، يستطيع الاستمرار في عزلة كاملة عن بقية أطراف المجتمع الدولي .

هذه السمة ، تتطابق بالطبع ، على النظام العنصرى فى جنوب افريقيا .

— أما السمة الثانية ، والبارزة أيضا ، فيما يتعلق بنظام بريتوريا العنصرى ، فهي هذا " العداء الدولى " ، المعلن على الأقل ، الذى يواجهه هذا النظام فى كل مكان من العالم تقريبا .

فإذا صحَّتْ هاتان السمتان ، وهما صحیحتان بالتأکید ، فأین ، اذن ، تكمن أسباب
الفشل ؟

مرة أخرى ، لا يعتقد وفد بلادى ، أن تلك أحجية غامضة يصعب حلها ، بل هي ، في نظرنا ، فى غاية البساطة ، وفى غاية التحديد .

— ان بعض الدول الغربية واسرائيل ، هي السر المكشوف الكامن وراء بقاء واستمرار النظام العنصرى فى جنوب افريقيا .

— ان نظام بريتوريا العنصرى ، غير قادر على الحياة ، ولا الاستمرار بالطبع ، لولا الدعم المتعدد الجوانب الذى يتلقاه من هذه الدول .

ان هذه الدول ، في الوقت الذي تدبر فيه هذا النظام ، تحققه يوميا بما يكفي ، وربما يزيد ، عن حاجته من أنواع الدعم والمساعدات والخبرات سواء في المجال الاقتصادي أو العسكري أو النووي أو السياسي . ولو أن هذه الدول التزمت سنة واحدة فقط أو أقل من ذلك بمقاطعة هذا النظام والامتناع عن تقديم الدعم اليه ، اذن لانهار هذا النظام من تلقاء نفسه ، ودونما حاجة الى دماء شهداء حركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا وناميبيا ، تلك الحركات التي نعتبرها الممثل الشرعي الوحيد ، والتي ندعمها بكل طاقاتها .

اننا نعلم سلفا الحجة المرفوضة والباطلة التي تقدّمها بعض الدول الغربية لتبرير تعاون شركاتها ومؤسساتها واحتكاراتها مع النظام العنصرى ، وهناك أكثر من دليل ليس مكانه الآن على بطلان هذه الحجج .

ان السبب الوحيد الكامن خلف تعاون هذه الدول ، الرسمي أو غير الرسمي ، المكشوف أو

المبطن ، مع نظام بريتوريا العنصرى ، هو بالتحديد مصالحها ، ومصالحها فقط ، بالإضافة الى عدائها التاريخي لحركات التحرر الوطني والتقدم في العالم . *

أما اسرائيل ، فانها ، اضافة الى هذه الأسباب ، تملك أسبابا أخرى ، أقوى وأعمق ، لتوثيق وتوسيع تعاونها مع الأنظمة العنصرية في افريقيا .

ان التشابه ، بل التماثل العضوى العنصرى بين الكيانين لا يحتاج في نظرنا الى أى نقاش . ولكي أكون أكثر وضوحا وتحديدا أقول باختصار :

ان كلا النظامين ، هو في الأصل امتداد ونتاج لموجة الاستعمار الاستيطاني في الربع الأخير من القرن الماضي . كما أن كليهما بدأ على أساس استيطان أقلية غريبة ، ثم استيلائها على أرض يملكها شعب آخر أصيل فيها . كذلك فان كلا منهما يعيش في محيط غريب عنه ، معاد له ، وبالتالي يمارس نفس السياسة تجاه هذا المحيط .

وفي النتيجة ، فان كلا منهما ، لا يزال يتحدى المجتمع الدولي ، وقرارات الأمم المتحدة ، ويمضي بكل صفاقة في سياسته العنصرية المعادية لجميع مفاهيم ومواثيق وقرارات المجتمع الدولي . ولعله يكفي في هذا المجال أن نشير فقط الى محتويات التقارير الموجودة أمامكم ، والتي تؤكد بدقّة صحة ما نقول . وبشكل خاص تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصرى حول علاقات اسرائيل المتعددة الجوانب مع جنوب افريقيا ، وهو التقرير الموزّع عليكم أيضا .

ان وفد بلادى ، لهذه الأسباب جميعها ، يعتبر نفسه في خندق واحد مع شعوب وحركات التحرير الوطنية الافريقية ، في نضالنا المشترك ضد عدو واحد ، يمثل أبشع أنواع العنصرية والاحتلال والاضطهاد في قرننا هذا .

كما أن وفدى يقف ، دونا تردّد أو تحفظ ، وبكل قوة ، الى جانب جميع الشعوب وحركات التحرير الوطنية المناضلة في سبيل تحرير أراضيها ووحدها واستقلالها وسيادتها . ولذا فان وفد بلادى ، يأمل مرة أخرى ويرجو هذه الجمعية الموقرة ، ومجلس الأمن بشكل خاص أن يكونا أكثر فعالية وأكثر جدية في سعيهما لانتهاء الفصل والتمييز العنصريين ، ولإزالة كافة أشكال العنصرية من أية بقعة في العالم ، واستئصال هذه الجريمة البشعة من مجتمعاتنا المعاصرة .

* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

السيد ماب (بريادوس) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، مرة أخرى نوجه اهتمامنا الى سياسات الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا * . ان هذا البند كان ولا يزال موضع بحث منذ البداية ، وهناك بنود قليلة في جدول أعمال أى اجتماع ينعقد في ظل هذه المنظمة تحظى بمثل هذه الدرجة الكبيرة من الاتفاق التي يحظى بها هذا البند . فكلما ذكر الفصل العنصرى ، نجد الوفود من كل منطقة جغرافية تتحدث ببلاغة وبصوت مرتفع ضد هذا النظام البغيض . ان اداة نظام الفصل العنصرى تزد وتقرىبا اجماعية .

وعلى مر السنين ، اتخذت مقررات عديدة واعتمدت قرارات متعددة كان هدفها المعدل هو جعل حكومة بريتوريا الفاشستية تثوب الى رشد ها أو ترتد على أعقابها وترغم على اتخاذ نظام متمدين وانساني للحكم .

ولكن من المفارقات ان الادانات التي تراكت ضد هذا النظام العنصرى ، والقرارات التي تدعو الى عزل هذه الحكومة البغيضة ، تقابل باهمال وعجرفة ، بينما كان من المفروض أن تعاني الأقلية غير الشرعية من جراء ابتعادها عن الجهود المنسقة للأعضاء المتمدنين في المجتمع الدولي ، الا أنها بدلا من ذلك أخذت تزدهر ويبدو أنها قادرة على ان تنزل ضربات قوية ووحشية على الأغلبية الممزلة التي لا تجد من يدافع عنها . وتستطيع هذه الأقلية أن تمارس سياستها بحرية في ناميبيا بينما تنكسر على سكانها الأصليين حقهم في الكرامة وتقرير المصير . وتستطيع كذلك ان تقوم باعتداءات على الأراضي ذات السيادة لجيرانها ، وهي دول الخط الأول الشجاعة ، التي تجد جنوب افريقيا ان جريمتها الوحيدة تأتي من شجاعتها في التمسك بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وتستطيع أن تبدأ سياسة تسليح توضح كل دليل على أنها تهدد أمن القارة الافريقية بأسرها ، بل ما وراء القارة الافريقية أيضا .

هذا الموقف المساوى تحقق فقط بفضل نفاق بعض الوفود التي تتحدث عن اداة ممارسات حكومة جنوب افريقيا ، وبعض هذه الحكومات التي تؤيد (ان لم تكن تتبنى) القرارات التي ترمي الى

* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

وضع حد للممارسات الوحشية للفصل العنصرى . ان حكومة جنوب افريقيا ما كان لها أن تتصرف كأخطبوط أو كوحش يدون التأييد والتواطؤ من جانب بعض من أقوى أعضاء المجتمع الدولي . ان وفدى يرى ان الدول الأعضاء في هذه المنظمة لا بد وأن تحجم عن التأييد النشط ، والاتصالات التي قد تؤدى الى مزيد من ترسيخ نظام الفصل العنصرى غير الشرعى . كذلك ، فان وفدى مقتنع بأنه اذا كانت جميع الدول الأعضاء قد التزمت بروح القرارات التي اعتمدها هذه المنظمة فان هذا التنين الرهيب سوف يقضى عليه تماما .

وفي رسالة الى الدورة الاستثنائية للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التي عقدت في كنجستون بجامايكا في ايار/مايو من هذا العام ، فان رئيس وزراء بربادوس أعلن التعهد التالي :
 " . . . ان حكومة وشعب بربادوس سوف يواصلان النضال ، وسوف يكثفان جهودهما لمناهضة الفصل العنصرى ، وتحرير الجنوب الافريقى ، مؤيدين بشكل مطرد ، برنامج العمل من أجل تحرير زمبابوى وناميبيا ، وملتزمين بخطط العمل التي طالب بها اعلان لاغوس من أجل العمل لمناهضة الفصل العنصرى ، وما ورد في اعلان ماپوتو تأييدا لشعوب زمبابوى وناميبيا " .

وفي نفس الرسالة فان رئيس الوزراء قد ألزم حكومة بربادوس : أولا ، بمساعدة حركة التحرر الوطنى في الجنوب الافريقى بمواصلة توفير فرص التعليم والتدريب للناميبيين . ثانيا ، بالتعاون في الجهد المتزايد من أجل فرض عقوبات اقتصادية كاملة ضد جنوب افريقيا . ثالثا ، بالحدوث في كل محفل دولي ضد ممارسات الفصل العنصرى البغيضة . ان بربادوس مازالت تحترم هذه التعهدات . ان وفدى يشيد بجهود اللجنة الخاصة خلال السنة الماضية ، ويود أن يتوجه بتهانيد على التقرير الممتاز الذى استطاعت اللجنة أن تقدمه . ان وفدى ليأمل ان هذه الجهود ستكون مثمرة . أما اذا ثبت عدم جدواها ، فان هذا لن يكون انعكاسا لفشل توصيات اللجنة ، لأن مثل هذا الفشل سوف ينجم مرة أخرى ، عن رفض أولئك الذين يملكون المقدرة على ضمان نجاح التوصيات ، ولجهد هذا الجهد يحقق ذلك الهدف ويرقى الى مستوى مسؤولياتهم .

ان وفدى يريد أيضا أن يعرب عن تقديره لروح التعاون والاخلاص التي أبدتها زملاؤنا في اللجنة المخصصة في صياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الرياضة . ان تقدما كبيرا قد تم احرازه خلال العام ، ولم تبق سوى مادة واحدة يجرى التداول بشأنها .

ان بربادوس تأمل ان كل الوفود سوف تؤيد توصيات كل من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى واللجنة المخصصة المعدنية بصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الرياضة. ونحن نأمل ان مثل هذا التأييد سوف يظهر في صورة أعمال ، ولا يموت كمجرد كلمات على شفاه العديد من المتحدثين .

لقد قال أحد المعلقين ان جهاز الفصل العنصرى هو " . . . شبكة أقرب الى المتاهة ، تصل الى الادارة والقانون والتعليم والادارة العمالية والسياسة وكل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية اليومية " .
وانا لم نتصرف لكي نخلص حضارتنا من هذا الجهاز ، فانه سوف يقضى في النهاية على حضارتنا ، ذلك ان انتصار العنصرية في أى مكان سوف يعني في النهاية انتصار العنصرية في كل مكان . دعونا نتصرف الآن من أجل جعل كرامة الانسان الذى ولد بنفحة من الله ، بغض النظر عن العرق واللون والعقيدة ، حقيقة في كل مكان .

السيدة جوكا- بنغورا (سيراليون) (الكلمة بالانكليزية) : لقد كتب الكثير عن مسألة سياسات الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ان المسألة قد نوقشت ودرست في العديد من المحافل ، ومئات من القرارات والاعلانات والمقررات قد اعتمدت في هذا الشأن . لكن ضحايا الفصل العنصرى لم يلاحظوا بلحظة لا تقاط الأنفاس من آثار هذه السياسة الوحشية . وبدلاً من ذلك ، فان المشكلة أصبحت - على حد قول رئيس اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى السفير كلارك ، " . . . احتمال تفجر مأساوى لحرب عنصرية على مستوى القارة " . (A/34/PV.54, P.7)

ان هذا دليل واضح على أن المناقشات ليست كافية ؛ وان القرارات والاعلانات أيضا ليست كافية . ان ما نحتاج اليه هو العمل . وبالطبع كان هناك عمل من عدة جهات كما في حالة حكومات نيجيريا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والنرويج والسويد ، التي اتخذت اجراءات مختلفة بالنسبة للشركات عبر الوطنية ، ولكن كي نكون مؤثرين بصفتنا منظمة دولية فاننا نحتاج الى عمل موحد نابع من الارادة السياسية .

لماذا اذن تصر جنوب افريقيا على تحدى بقية العالم ما لم تكن على علم بأنه عالم مقسم ؟ وجزء كبير من هذا العالم المقسم يعتمد على جنوب افريقيا للمكاسب المجزية التي تعود على اقتصاد ، ومصالحه الاخرى في جنوب افريقيا ، وهي تعلم ذلك . لقد أكدت الامم المتحدة مرارا وتكرارا على أن الاقتصاد الاجنبي وفيه من المصالح الاخرى أصبحت هي المسؤولة عن التفرقة العنصرية والفصل العنصرى اللذين تنتهجهما جنوب افريقيا . ولقد ناشدت الحكومات أن تتخذ التدابير الكفيلة بعدم تشجيع هذه الشركات والهيئات الفرعية التي تحت ولايتها على الاستثمار في جنوب افريقيا لما في ذلك من ضرر بالنسبة للسكان الأصليين .

لقد استمعنا الى توضيحات من جانب الحكومات المعنية تدعي فيها ان القيود الدستورية هي التي تمنعها من القيام بذلك لكن ، لدينا أمثلة عديدة توضح أن بعض الحكومات - لسبب أو لآخر - قد فرضت عقوبات بطريقة فعالة ضد حكومات اخرى .

ان الاعلان الذى صدر مؤخرا عن الندوة الدولية الخاصة بدور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا ، والتي نظمتها الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصرى ، بالتعاون مع لجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة التفرقة العنصرية ، والتي عقدت في لندن في الفترة من ٢ الى ٤ تشرين الثانى / نوفمبر الحالى ، قد أوجزت ببراءة الجوانب السلبية للمصالح الاقتصادية التي طالما أدانتها الامم المتحدة .

لقد اعرب المشاركون في هذه الندوة عن اقتناعهم بأن الشركات عبر الوطنية تتحمل نصيبا أساسيا من المسؤولية عن بقاء نظام الفصل العنصرى ، وتعزيز قوة النظام العنصرى والعسكرية والقمعية ، وتقويض العمل الدولى من أجل دعم الحرية وكرامة الانسان في جنوب افريقيا ان الشركات عبر الوطنية

قد مكّنت نظام الفصل العنصرى من أن يتغلب على العمل الدولى من خلال انشاء صناعة للسلاح في جنوب افريقيا بالمشاركة مع النظام العنصرى بتسهيل خططه النووية ، وبتطوير موارد الطاقة لديه ، ونقل التكنولوجيا اليه ، ويمدّه برأس المال عن طريق الاستثمار وتقديم القروض . ان الشركات عبر الوطنية قد بذلت جهدا مستمرا لتضليل الرأى العام في بلادها الأصلية وفرضت ضغوطا قوية لمنع القوى الغربية الرئيسية من اتخاذ أى اجراء فعال لتقويض نظام الفصل العنصرى ، ومن ثم فانهم ——— تضيف المزيد الى عمليات القمع البغيضة لنظام الفصل العنصرى . ان الشركات عبر الوطنية قد تجاهلت التضحيات التي قدمتها دول كثيرة وبصفة خاصة البلدان النامية . وكذلك تضحيات الرجال والنساء ذوى الضمير في البلدان الغربية ، والذين أظهروا التزامهم بالحرية ، والتزامهم التام بمقررات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وعلاوة على ذلك ، فان الشركات عبر الوطنية قد شجعت ومكنت النظام العنصرى من أن يصبح خطرا على الدول الافريقية المستقلة من خلال تهديداته المستمرة وعمليات الاعتداء المستمرة .

ان مسألة حقوق الانسان قد أصبحت هامة جدا هذه الأيام . وعلى سبيل المثال ، فان منظمة الوحدة الافريقية تعد ميثاقا بشأن حقوق الانسان ؛ والاجتماع الأخير لدول الكومنولث الذى عقد في لوساكا ، قد ناقش حقوق الانسان واعتمد اعلانا بشأن التفرقة العنصرية ؛ كما أن بعض الحكومات قد ربطت تقديم المعونات الخارجية بمسائل حقوق الانسان في البلدان التي تتلقى هذه المعونة . ان وفد بلادى على ثقة انه في العديد من الحالات الاخيرة فان المسألة قد أصبحت أساسا انتهاكا للحقوق السياسية . في أى مكان آخر في العالم تنتهك كافة حقوق الانسان بأكملها أكثر مما ينتهكها نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ؛ لأن الفصل العنصرى كما نعرفه ليس فقط تفرقة عنصرية منظمة لكنه ايضا انكار كامل لجميع حقوق الانسان . ومع ذلك ، فالمساعدة المالية الكبيرة تتدفق باستمرار على جنوب افريقيا .

ان الأحداث الأخيرة قد أثبتت أن الحكومات التي تؤيد الحكم القمعي لمجرد النفع المادى غالبا ما تصبح هدفا للكراهية ورد الفعل العدائي متى تمت الاطاحة بتلك النظم القمعية . وهذا سبب آخر لضرورة العمل الدولى الموحد ضد نظام الفصل العنصرى . وفي هـذا الصدد ، فان وفد بلادى يؤيد الدعوة المتكررة دوما الى فرض عقوبات اجبارية على جنوب افريقيا

والتنفيذ الكامل لقرارى مجلس الأمن ٤١٨ ، ٤٢١ لعام ١٩٧٧ وقرار الجمعية العامة ١٠٥ / ٣٢ الصادر في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، والقرار ٣٣ / ١٨٣ (هـ) الصادر في كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ .

ان العمل الدولي الموحد مطلوب أيضا في مجال نشر المعلومات عن الفصل العنصرى ، وفي مواجهة الدعاية البغيضة لنظام جنوب افريقيا العنصرى ، وبمساعدة الشركات عبر الوطنية والمجموعات العنصرية في البلدان الاخرى . وفي هذا الصدد ، فاننا نحث المجتمع الدولي على أن يساهم بكرم في الصندوق الائتماني للدعاية ضد الفصل العنصرى .

اننا نود أن نعبر عن امتناننا للمجموعات المناهضة للفصل العنصرى في كل مكان ، وللنقابات التجارية ، ولأحزاب السياسية وللمبرلمانات ، وللهيئات الدينية والقانونية ، وللطلبة وللمجموعات الشباب وغيرها في البلدان التي تتعاون مع نظام الفصل العنصرى على أنشطتها في تنوير الرأى العام وفي نشر المعلومات العامة ضد نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

وأخيرا ، وليس آخرا ، فاننا نحى لجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على العمل الممتاز الذى تقوم به ، ونتعهد بالتأييد الكامل لمقرراتها وتوصياتها .

ان الكلمة الاولى في ميثاق الامم المتحدة هي تعبير اجماعي " نحن " وهذا اشارة لادراك واضعي الميثاق للمسؤولية الجماعية لأعضاء هذه المنظمة وجزء من السطور الافتتاحية في الميثاق يقرأ على النحو التالي :

" نحن شعوب الامم المتحدة اعتزنا أن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها "

" قد قررنا - أن نوحد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض " .

اذن ، فلنف بمسؤوليتنا ونعمل بطريقة جماعية كي نزيل من على وجه هذه البسيطة سياسات الفصل العنصرى التي قمنا جميعا بادانتها ، وقمنا بتعريفها على أنها جريمة ضد الانسانية .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٢٠